



كتيب من فتاوى

أبي الطيب

محمد سليمان سليمان

عليه سحائب الرضوان  
الواعظ الأسدي العام

١

# أَسْئَلَةٌ وَأَجْرَةٌ

س ١ : للنساء عادات غريبة واعتقادات فاسدة منها ذهاب المرأة العاقر أي المتوقفة عن الحمل إلى بئر معروفة بأحد الأضرحة بقصد النخطة والدوران حولها ثلاثا لاعتقادها بأن ذلك سيكون سببا لحدوث الحمل .  
فهل هذا جائز شرعا ؟ وهل يجوز للفتية أن يتناول أجره طي ذلك محددة نظير النخطة والدوران حول البئر  
الجواب : يندفع العامة ( وبخاصة النساء ) إلى هذه الأما كن متأثرين بعاملين قويين ، أولهما : عقيدتهم في صفة المكان ، وجزءهم وامتلاء نفوسهم بأنه من آثار بعض الصالحين ، وأن ما يأتونه هو من قبيل التبرك به . وثانيهما : ما يصادفهم من النتائج السارة لهم التي كثيرا ما تحقق لهم الفرض الذي قصدوه من استشفاء أو قضاء مأرب أو ما إلى ذلك . ويكاد هذا الأخير أن يكون هو أهم العاملين وأبعدم أثرا في نفوس العامة يدفع بهم إلى كثرة الإشادة بذكرها والترويج لها عند كل مناسبة .

ونحن وإن كنا لاننكر جواز التبرك بآثار الصالحين ؛ ولا نماري في أن محاربهم التي عبدوا الله فيها ومثاويهم التي ضمت بعد الوفاة أجسادهم هي من مهابط الرحمة الإلهية التي يستجيب الله عندها دعاء الداعين ، ويتولى بمطفه الضارعين الملتجئين إلى جنبه الأقدس ، ولكننا لانجاري العامة فيما ذهبوا إليه ، ولا نستسيغ تصديقهم في كل ما نسبوه إلى الصالحين من للشاهد والآثار ، أو انتحلوا له صبغة التقديس من الأما كن والأحجار ، وكثير من المزارات التي هي على شاكلة ما سأل عنه السائل يستشف من الحديث عنها مبلغ ما ينطوي عليه أمرها من التهويل والمبالغة ، ويتجلى مدى ما يحوطها من الإشاعات التي هي من صوغ الخيال المحض ، والتي لاتدع في نفس المستمع للنصف أدنى شك في أن ما نعتت به محض اختلاق ، وهذاذا أسمع عن مزارات من هذا القبيل لا أكاد أتقصي الحديث عنها ، وأنرف حقيقة أمرها حتى أجزم بأنها مختاقة أساسها الإشاعة والوهم ، ولولا خوف الإطالة لذكرت بعضها .

وعلى فرض صحة ما يقال ، وثبوت أنها كما يتحدث الناس ، فإن ما يحوطها ويحتف بها من المظاهر والتقاليد التي جرى عليها الناس ، مثل اختلاط الرجال بالنساء ، واجتماعهم زرافات ووجدانا على أشنع صور اللهو ؛ وسوقهم الذبائح حية إليها مصحوبة بالطبول والمزامير ، كل ذلك يجمعها خليقة باسم المنكر حقيقة به أكثر من غيرها من المنكرات المتعارفة ، ويتحتم على كل مسلم في قلبه ذرة من الإيمان الحق ، وفي مشاعره غيره

وحية للعرض ، أن يجنب أهله ذلك لبيات ، ويجول بينهم وبين التردد عليها مها كان الحال — وأئن قال  
قائل : وإذا كانت أكثرية هذه الزيارات لا تصيب لها من الحقيقة كما نقول : فمن أين أتت هذه النتائج  
التي أنالت زائريها مقصودهم وأمرهم ؟ وما السرفى هذا الذى نسمعه ونراه كل يوم ؟ فجوابنا : أن  
من عرف مبلغ تأثير الوهم فى نين صاحبه وانفعال أعصابه تحت ضغط تأثيره وقوته لا يصعب عليه إدراك  
سرها ومعرفة منشأها التى صدرت عنه ، وأذكر أنى قرأت فى بعض المجلات أن بعض الأطباء الغربيين ابتكر  
طريقة العلاج بتدبير بعض الأمراض المستعصية فأفلح وأفاد ، ولست أريد أن أذهب بالتقاريف بعيدا بل  
أحيى على تجربة يجربها بنفسه إن شاء . ومنها يتضح مبلغ تأثير الوهم على النفوس البشرية .

انفرض أن شذوذا فى منتهى الصحة وعنفوان القوة تواطأ عليه عدة أفراد ، وانفقوا فيما بينهم ، على أن  
يصطنعوا له عند الأثناء حالة الدهشة والتأمل من تدهور صحته ، وظهور آثار ذلك عليه جليا ، دور يمثله كل منهم  
عند اللقاء ، إنه ولا شك لا يكاد يضى عليه بعض الوقت حتى يكون قد سقط فريسة المرض إن لم تهيب له  
الظروف فرصة يزول بها ماعلى بذهنه . والنتيجة العكسية فى الأمر عند المريض يهينه بالصحة والشفاء ،  
وظهور آثارها عليه كل من زاره ، فإنه ولا شك يحس توا بالكثير من الراحة ، إن لم تكن ثمة عوامل  
تؤيسه ، ومن هنا كان مسلك بعض حذاق الأطباء .

فالذهاب إلى مكان من هذه الأماكن التى نتحدث عنها يذهب وفى نفسه شعور قوى بأنه سينال ما ربه  
ويؤوب من معيه بأحسن النتائج ، ويكون كفلان وفلان . ومن هنا يكون ما نراه ونسمع به . وقد وجدت  
سؤالا فى فتاوى العلامة الشيخ عيسى أذكره مع جوابه ، ومنه يتضح ما تبق من سؤال السائل .

ورد فى ص ١٧٣ ج ١ : ما قولكم فيما يقع فى زيارة الأولياء من إتيان خادم الضريح للزائر بتراب ينثره  
عليه أوزيت يتمسح به بوجهه أن فى ذلك بركة لأجل غرض الدنيا فهل لا يجوز ما ذكر لأنه من أكل أموال  
الناس بالباطل . أفيدوا الجواب « فأجبت بما نصه » الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله نتم لا يجوز  
ما ذكر — أى فعل الخادم — لأنه من الكذب المنهى عنه وإن كان الزيت من الوقف ففيه حرمة من  
جهة أخرى صرف الوقف فى غير ما أذن الواقف فيه . وأما المال المدفوع لخادم ضريح الولي فهو حلال له لأن  
قصد دافعه الصدقة لا المعاوضة حتى يكون من أكل أموال الناس بالباطل . . . الخ انتهى كلامه والله أعلم

س : كثرت الأقاويل والتأويلات حول تراجع الميت وإسراعه . نرجو جوابا مقننا شافيا ؟  
الجواب : كثير جدا من وقائع الإسراع أو الدوران بالميت يكون سببها من الحاملين له ، وقد سمعت عن  
بعض البلاد أنه لا يموت ميت منهم إلا ويطوف بالمقبرة كلها حتى ولو كان الميت من أفسق الفساق وهذا مما  
يكشف لنا عن قدر كبير مما تحفل به هذه الحوادث من الدجل والتويه . الذى يحمل إنمعه وعقوبته الحاملون  
لنعمش . وليس يخفى أن للروح اتصالا بجسدها بعد الموت وبخاصة حالة التجهيز إلى أن يوارى الجسد التراب  
كما دلت على ذلك الأحاديث النبوية التى منذ كر بعضها ، من ذلك قوله عليه السلام : ( إذا وضعت الجنازة واحتملها الرجال

على أعناقهم فإن كانت صالحة قالت قدموني قدموني، وإن كانت غير صالحة قالت يا ويلها أين تذهبون بي يسمع صوتها كل شيء، ولو يسمع الإنسان لصعق» رواه البخاري. ومنها ما روى عن ابن عباس بسند ضعيف عن النبي ﷺ «ممن ميت يموت إلا وهو يعرف غامله ويناشد حامله إن كان بشر بروح ويريحان وجنة نعم أن يعجله، وإن كان بشر بنزل من حميم وتصلية جحيم أن يحبسه» ذكره في المشرق. ومن ثم أرى أن يكون المقياس الذي تقيس به حالة الميت وما يصحب تشييعه من الظواهر التي تشبه ما مثل عنه، حالته الدينية ومعاملته مع الله في دنياه، فإن كان معروفًا بالصلاح والتقوى كانت سرعتة شوقًا إلى ما أعدّه الله له، وحمل إبناؤه على ازدحام المشيعين له من الملائكة. وذلك ما أفضى به إلى بعض العلماء الأجلاء ويستأنس له بما ذكر في المشرق للعدوي، قال أخرج ابن أبي الدنيا عن أبي الجلد قال: «قرأت في مسألة مناخاة داود ربه: إلهي ماجزاء من شيع الجنابة ابتغاء مرضاتك؟ قال جزاؤه أن تشيعه الملائكة يوم يموت وأصلي على روحه في الأرواح» وأخرج ابن عساكر من وجه آخر عن ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ أن داود عليه السلام قال إلهي ماجزاء من شيع ميتاً إلى قبره ابتغاء مرضاتك؟ قال جزاؤه أن تشيعه ملائكتي ويصلي على روحه في الأرواح» وأما إن كان معروفًا بالفسق فلا يبعد أن يكون بطؤه وتراجعه ناشئاً عن حالة الفزع التي استولت على الروح مما واجهها من المسأل الرهيب والعياذ بالله. كما يكون إسراعه فوق العادة أو دورانه من الحاملين قطعاً. وقد ذكر القرطبي في تذكرة أن الحسن البصري رحمه الله صلى على جنازة وحضر دفنها فلما دنوا به إلى حفرة نادى امرأة بأعلى صوتها يا أهل القبور لو عرفتم من نقل إليكم لأكرمتموه وأعزتموه، فسمع صوتاً من الحفرة يقول: أما والله لقد نقل إلينا بأوزار كالجبال، وقد أذن للأرض أن تأكله حتى يصير تراباً كما كان، ويقده الملائكان ويسألان عما بطشته اليدان ومشت إليه القدمان ونطق به اللسان وعملته الجوارح والأركان فخر الحسن مفضياً عليه واضطرب الميت فوق النهش مما سمع.

وقد مثل الملائكة الشيخ عيش عن دوران لبيت يميناً وشمالاً وجمع الدراهم عليه إلخ فأجاب بما نصه: الدوران بالبيت على الوجه المذكور من الحاملين يميناً والمشاهدة وباعتراهم بذلك فلا يمد كرامة ولا استدراباً ثم يمد كرامة إن طار بنعشه أو منه وفارق أعناق الرجال. وهو حرام عليهم — أي الدوران به من الحاملين مناف لهما أمر به الشارع من الإسراع بالبيت ومؤذ للبيت ونخل بحرمته وجمع الدراهم وغيرها به حرام من أكل أموال الناس بالباطل وتأخير دفنه يوماً أو يومين حرام لأنه مظنة تغيره وهتك حرمة خصوصاً مع شدة تحريكه واضطرابه فتخرج فضالته التي في جوفه وتخبث وأثنته وإيها من فضيحة. فيجب على من بسط الله يده بالحكم وجماعة المسلمين منهم من ذلك أشد المنع والإنكار عليهم أشد الإنكار. انتهى كلامه والله أعلم.

س: هل يسوغ شرعاً للميت الكافر بالمرحوم أو المغفور له أو نحو ذلك كما هو مشاهد يومياً بالصحف؟

الجواب: يقول الله تعالى في كتابه الكريم: «إن الله لا يغفر أن يشرك به» وهذا نص صريح لا يقبل تأويل ولا تحويراً في حرمان الكافر من مغفرة الله تعالى

سبح رجل مرض مرضاً شديداً معضلاً ، حار في علاجه نطس الأطباء ، وأخفقوا في محاولاتهم لشفائه ، وأخيراً سبق بإرشاد شخص يعرفه إلى امرأة تتظاهر بالاتصال بعالم الجن . فأخبرته بأن امرأة من الجن تحبه وتريد الزواج منه ، وهي التي تؤذيه في بدنه ، ثم أحضرتها له وشافهته بغرضها وأفهمته مرادها ، وبرهنت له على صدق قولها بأن مرضه سيزول في ظرف أسبوع على شريطة أن يقبل الزواج منها ، وقد افترقا على ذلك ، وعند نهاية الأسبوع شفى الرجل من مرضه شفاء تاماً بعد أن أنهكه المرض خمس سنوات متواليات ، وهو الآن في حيرة لا يدري ماذا يفعل لاسيما وله زوجة وأولاد . نرجو إفادتنا عن حكم الشرع في هذه الحالة على صفحات المجلة . ونقول :

هذه واقعة قد يستغربها الكثير من الناس ، ويعدها من الخرافات ، ولا سيما من فتنوا بأفكار القرن العشرين وأنكروا عالم الجن ، وتعمسوا في رد النصوص الواردة بذلك ، وتأويل الآيات المثبتة لوجوده ، وبيان بعض أحكامه ، ولكن ذلك كله لا يمنعنا من إيضاح ما نعلمه عنها ، وبيان موقف علماء الشريعة منها ، والخلاف القديم مفروغ منه ومن التمييز بين حقه وباطله ، وقد أثبت وجود الجن وصور الاتصال الممكنة بينهم وبين عالم الإنس ، الجهرة العظيمة من الفقهاء والمحدثين ، فلا عبرة بالمخالف ، ولا وزن لما يقول ، وإلى القاريء قبل الدخول في تفصيل الحكم حادثة طريفة من هذا القبيل الذي انطوى عليه السؤال ، ذكرها العلامة ابن القيم في كتابه ( زاد المعاد ص ٤٨ ج ٣ في غضون الكلام على إثبات مس الجن ) وقد وقعت هذه الحادثة لشيخه ابن تيمية . قال :

وحدثني — أي شيخه — أنه قرأها — أي آية «أخسبتم إنما خلقناكم عبثاً» إلى آخرها مرة في أذن مصروع . فقالت الروح : نعم ومد بها صوته . قال : فأخذت له عصا وضربت به في عروق عنقه حتى تحللت يداي من الضرب ، ولم يشك الحاضرون بأنه يموت لذلك الضرب ، ففي أثناء الضرب قالت : أنا أحبه . فقلت لها : هو لا يحبك ، قالت : أنا أريد أن أحج به . فقلت لها : هو لا يريد أن يحج معك . فقالت : أنا أدعه كرامة لك . قال : قلت لا ، بل طاعة لله ولرسوله . قالت : فأنا أخرج منه . قال : فقدم المصروع يلتفت يمينا وشمالا وقال : ما جاء بي إلى حضرة الشيخ ؟ قالوا له : وهذا الضرب كله ؟ فقال : وعلني أي شيء يضر بني الشيخ ولم أجن ذنبا ؟ ولم يشعر بأنه وقع به ضرب البتة اهـ .

وغير هذه وقائع عن الثقات يطول بنا المقام إذا أوردناها فنكتفي بما ذكرنا . ونعود إلى بيان أقوال العلماء في التناكح بين الإنس والجان . وما منذ كره ملخص من كتاب آكام المرجان ، للعلامة القاضي بدر الدين محمد بن عبد الله الشيلي الحنفى قال بعد أن بين إمكان ذلك ووقوعه :

وأما المقام الثاني هل هو مشروع أم لا . فقد روى عن النبي ﷺ النهي عنه . وروى عن جماعة من

التابعين كراهته ( وهو ما فهموه من قضية النهي وانه لا كراهة لا للحرمة ) قال حرب الرمانى فى مسائله :  
نهى رسول الله ﷺ عن نكاح الجن . وهو مرسل وفيه ابن لهيعة . وعن عقبه الرمانى قال : سألت قتادة عن  
تزوج الجن فكرهه . وسألت الحسن عن تزويج الجن فكرهه . ومثل مالك بن أنس رضى الله عنه فقيل :  
إن ههنا رجلا من الجن يخطف الينا جارية يزعم أنه يريد الحلال . فقال مأرى بذلك بأسا فى الدين واسكن  
أكره إذا وجدت امرأة حامل قيل لها : من زوجك ؟ قالت من الجن ، فيكثر الفساد فى الإسلام بذلك .  
وعن سفيان الثورى عن الحجاج بن أرطاة عن الحكم بن عتيبة أنه كره نكاح الجن . وقال  
حرب : قلت لإسحاق : رجل ركب البحر فتزوج جنية . قال : من كحة الجن مكروهة . وذكر الشيخ  
نجم الدين الزاهدى فى قنية المنية : سئل الحسن البصرى عن التزويج بجنية فقال : يجوز بشهود رجلين .  
وقال أبو حامد : لا يجوز . وقال عين الأئمة الهكراييسى : يصفع السائل لحماقته . وفى مسائل العلامة الأسنوى  
الشافعى المصرى : إذا أراد أن يتزوج امرأة من الجن عند فرض إمكانه ، هل يجوز ذلك أم يمتنع ؟  
والجواب : لا يجوز له أن يتزوج من الجن امرأة . .

ذلك بعض ما ورد من النصوص وأقوال الفقهاء والتابعين حول هذه المسألة . وهى دائرة بين الحرمة  
والكراهة والجواز ، ولكل دليله مما لا يتسع المقام لسطه ، ولا نرى ضرورة له . وحيث وجد الخلاف  
كان الأمر سهلا ميسورا ، ولا خلاف أنه ( حيث وجدت ضرورة وخوف على النفس ) يباح الإقدام على  
هذا العمل . دفعا للمضرة ، واتقاء للشر والمهلك ، حتى عند القائل بالمتع .

فصاحب الحادثة المستفتى عن الحكم « إن عجز عن العثور على شخص خير ، له قوة روحية تمكنه من  
دفع هذه العادية عنه ، وتحصينه ضدها » يجوز له أن يقبل الزواج منها وتكون كزوجة ثانية لها حقها  
ونصيبتها من عشرته . وهذا ما نعلمه حول هذا الموضوع والله أعلم .  
محمد سليمان سليمان

# الفتاوى والأحكام

## تنزيه الله تعالى عن صفات الحوادث

حصل جدال بين فريقين ببلدنا (الجبيرات) الفريق الأول شخص ينتمى للوهايين ، والفريق الثانى جماعة كثيرة من المسلمين . فالشخص يقول : إن الله تعالى موجود فى السماء فوق العرش وصرح بذلك وعزز قوله بـعروج للمصطفى ﷺ إلى السماء ، وبقوله تعالى « الرحمن على العرش استوى » . والجماعة تقول — إن الله سبحانه وتعالى منزّه عن الجهات الست والمسكان ولا يتصف بما يتصف به الحوادث من الحول وليس كمثل شىء ، معززين قوالم بقوله تعالى « وهو أقرب إليه من جبل الوريد » وقوله « ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم ولا خمسة إلا هو سادسهم ولا أدنى من ذلك ولا أكثر إلا هو معهم أينما كانوا » وأنا من الفريق الثانى .

ورجاؤنا من حضرتكم الإجابة على صفحات مجلة الإسلام الفراء ، ليقف تيار الجدل ، وليثبت كل عند حده ، جعلكم الله ناصرين للدين ذابرين عنه الأباطيل إنه سميع قريب .  
ونقول : لا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم ، ونعوذ بالله من الغرور ومصائبه ، والشيطان الرجيم ومكائده . كما نعوذ به من عشاق الظهور ، المفتونين بمبدأ « خالف تعرف » ، وهكذا كتب علينا أن نسمع بعقارب الفتن تدب فى كل مكان ، وبأذئاب إبليس وأشياعه يحركون نيران الشر كلما خبت ، ويذكون لهيبها كلما همدت . واست أدرى متى يريح الله الأمة من هؤلاء الأبالسة الذين لا يريدون أن يتركوها تندوق طعم الراحة يوما .

ماذا يضير هذا الغوى لو اختزن لسانه فى فيه ، واصطلى نار وجده ، وكف عن الناس شواظ فتنته ، وترك لهم عقيدتهم النقية السليمة القاضية بتنزيه الله عما لا يليق به ؟ ! أو ما كان الأجدر به أن يشفق على نفسه من الدخول فى وعيد قوله ﷺ : « الفتنة نائمة لعن الله من أيقظها » ؟ أعلن أنه قد استقل سخط الله الذى يرضيه فهو يريد أن يستزيد منه ويستكثر ، فإلى حيث ألفت .

لا أستطيع أن أحسن به الظن ، وأقول سانى يدين بعقيدة السلف ، لأن عقيدة السلف وعقيدة الخلف

رضوان الله عن الجميع يلتقيان عند نقطة واحدة : هي السموات الأقدس عن مشابهة الحوادث ، أو الدخول في دائرة للكيف المحدود ، أو العروف المألوف . وحيث توحدت الغاية ، وانتهى الجميع إلى التنزيه فليس تمت ما يدعو إلى الإنكار والتشنيع ، فلو كان هذا الداعي سلفياً ( كما يتمشدد به البعض ) بما كان هناك ما يدعو إلى الشجار والشقاق .

وإنك إذ تراجع كتب أئمة الفرقه الناجية ممن أخذوا النصوص الشرعية بروح الإنصاف والاعتدال وضنوا بأنفسهم أن تكون حطباً لجهنم تجردهم جميعاً لافرق بين علماء السلف وعلماء الخلف قد اصطحبوا في مجتهم مصباحاً يقبهم التعمير في أحلاك الشبهات ، وينير أمامهم الطريق إلى معاني التشابهات في نصوص الكتاب والسنة ، وذلك هو قول الله تعالى واصفاً ذاته المقدسة « ليس كمثل شيء وهو السميع البصير » ومن ثم اتخذوا هذه الآية الشريفة ميزاناً ومقياساً يعرضون عليه كل ما وصف الله به نفسه ، أو وصفه به رسوله المصوم ، فما وافقها قبل كما هو ، وما تعارض ظاهر انقله معها ترك ذلك الظاهر المتبادر المألوف ، وعدل عنه إلى معنى آخر يكون بينه وبين الآية تمام الاتفاق ، وأجمعوا جميعاً على تنزيه الله تعالى عما تمطيه ظواهر الألفاظ للوهمة للتشبيه أو التجسيم أو الجارحة أو ما إلى ذلك ، وإن كانوا قد اختلفوا في شكل ذلك التنزيه وصورته .

فعلماء السلف رضوان الله عليهم : قالوا نفهم ماورد في القرآن من لفظ اليد والوجه والعين والفوقية والحبة والبغض وما شابهها ، وما ورد في السنة من القدم والأصابع ونحوه ؛ طي أنها صفات الله تعالى لا تشبه مألوفنا ، ولا تتصل بمعرفنا ، ولا تجول حقيقتها بنحو اطارنا ، بل هي فوق ذلك كله ، يعلمها الله تعالى وحده ، وذلك يكفيننا في الإيمان ، وليس لدينا ما يحتم علينا السعي إلى تعرف حقيقتها ، ولا نتوقف نجاتنا في الآخرة عليه ، والجولان فيه قد لا يسلم من الانحراف والخطأ . ومن ثم كان الوقف أسلم ، وانكاش العقل في هذه النقط أقوم .

وعلماء الخلف رضوان الله عليهم : رأوا أن الوقوف عند هذا الحد قد يدفع ببعض العقول إلى الثورة والجنوح ، وقد تمنح إلى ما يضرها ، ولذلك فضلوا أن يحرروا عقولهم قليلاً في مجال لا يخرج عن حدود ما أنزل الله تعالى في كتابه من وصف القرآن بأنه قرآن عربي مبين نزل على طراز ما ألف العرب في حديثهم ومخاطباتهم ، وحيث كان كذلك فليكن البحث في هذه الدائرة - ومن ثم عمدوا إلى الألفاظ التي من هذا القبيل وأولوها بما تستعمل له عادة من المعاني الكنائية والمجازية التي تتفق مع ما يجب لله من التقديس والتنزيه فتلا أولوا اليد بالقدرة والسلطان . وأولو الوجه بالذات ؛ وأولو الفوقية بالفوقية المعنوية وهي القهر والغلبة ، وأولو المعية بمعية العلم والإحاطة ، وأولو الأصابع الواردة في الحديث بصفتي التأثير : القدرة والإرادة ، وأولو الاستواء على العرش ، بالاستيلاء والتسلط ؛ وما إلى ذلك مما يطول بنا الكلام لو أردناه .



وليس هذا بغير عنا حتى في لغتنا العامية الدارجة فإنك تقول : « فلان في يدي » وتقصد من ذلك أنه نحت سلطانك لا يخالف لك أمراً ، وتقول إذا كلفت بحفظ شيء ( هو في عيني وبين لحي وجليدي ) وطبعاً ليس من حقيقة هذه الألفاظ شيء ، وتقول نحن في تعبيرنا السيامي : ( الملك فوق الأحزاب ) وليس هو فوقها بالمعنى للتبادر . وغير ذلك في تعبيرنا شائع وكثير .

ذلك ما سلكه العلماء منهم وخلفهم بالنسبة إلى التشابه في القرآن والسنة ، وكلا الطرفين مؤد بسالكه إلى رضا الله كافل له النجاة يوم القيامة ؛ ولله كل الخيارات في اعتناق أيها ، فإذا ما اعتنق شخص الأول واعتقد الفوقية مثلاً لله فوقية خارجة عن دائرة ما ألفنا وعرفنا من الجهة والحد والماسة لما تحتها ، والأحصار بين ما يحف به ، كانت عقيدة لا شيء فيها ، وإذا اعتقد الاستواء على العرش استواء ليس كما استواء أحدنا على الكرسي مثلاً من اتصاله به وارتكازه عليه ، واحتياجه إليه ، وبالجملة شيء غير مكيف ، كانت عقيدة منجية ، وإذا اعتقد النزول الوارد في الأحاديث نزولاً يعلم الله وحده حقيقة وليس كنزول أحدنا عن سريره أو عن ظهر فرسه . كانت أيضاً عقيدة منجية وهكذا وهكذا .

أما إذا خالغ فكره أو اعتقد قلبه إن الله ( تقديس وتنزه ) في السماء كوجود أحدنا في بيته ، أو فوقها كوجود أحدنا على سطح بيته ، أو استواءه على العرش كذلك ، أو اعتقد نزوله كنزول أحدنا عن كرميه أو سريره ، كان كافراً مرتدّاً خارجاً عن دين الإسلام والعباد بالله . لا ينسل إن مات ولا يصلح عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين . وقد اختلف العلماء في كفر من اعتقد لله تعالى الفوقية بمعنى أنه في جهة العلو لكن من غير حصر ولا تكيف . فمنهم من كفره ، ومنهم من بدّعه وقسّمه ، وقانا الله شر الزيف والضلال . إنه على ما يشاء قدير . هذا وإتماماً للفائدة رأيت أن أذكر لحضرات القراء صورة فتوى صادرة عن سؤال كهذا رفع إلى مولانا الطيب الذكر العلامة الشيخ \* محمد بن حنيفة \* طيب الله ثراه . قال رحمه الله مجيباً السائل .

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده . وبعد - فقد اطّلعت على هذا السؤال ونفيد - أن الأمة الإسلامية في آيات الصفات وأحاديثها على طريقتين : فذهب السلف بقاؤها على ظاهرها وعدم التأويل مع التنزيه عما يشبه الحوادث أو بوهم النقص . ففي النوازل لأبي الليث السمرقندي روى عن شداد بن حكيم أنه قال : كتبت إلى محمد بن الحسن أسأله عن هذه الأخبار التي رويت في نزول الرب سبحانه وتعالى ونحو ذلك من الأحاديث فكتب أن كل ما روته الثقات فأنا تؤمن به ولا نفسره . وقال أبو مطيع قلت لأبي حنيفة : قد قال جهم<sup>(١)</sup> في صفات الله تعالى ما قد بلغك . وقال مقاتل بن سليمان ما قال يعني بالتشبيه . وجهم يقول : بنى الصفات ولا بد من أن نصفه بصفة توافق الكتاب والخبر والعقل . قال أبو حنيفة : عليك بما في كتاب

(١) هو جهم بن صفوان من المعتلة

الله « ليس كمثل شيء وهو السميع البصير » فكما لا تشبه قدرته بقدرة غيره . فكذلك صفته لا تشبه صفة غيره اه . وفي تهذيب التهذيب : وقال محمد بن سماعة عن أبي يوسف عن أبي حنيفة : أفرط جهم في النفي حتى قال إنه ليس بشيء ، وأفرط مقاتل في الإثبات حتى جعل الله تعالى مثل خلقه اه . وذهب جمهور الخلف إلى تأويل آيات الصفات وأحاديثها . قال في شرح مسلم الثبوت : واعلم أن مذهب السلف في أمثال هذه الآيات والأحاديث أن يؤمن بها ولا يسأل عن كيفيةها . ولنا قال الإمام مالك : الإيمان بها واجب والسؤال عنها حرام : والمتأخرون أو لولا تلك النصوص اه وقال إمام الحرمين في الرسالة النظامية : اختلفت مسالك العلماء في هذه الظواهر فرأى بعضهم تأويلها والنزم ذلك في آي الكتاب وما يصح من السنن . وذهب أئمة السلف إلى الإنكشاف عن التأويل وإجراء الظواهر على مواردها وتفويض معانيها إلى الله عز وجل — اه ثم من توهم أن كون الله في السماء بمعنى أن السماء تحيط به وتحويه . وأن كونه استوى على العرش بمعنى استقر وجلس عليه وأن هذا مذهب السلف فهو كاذب إن ادعى أنه نقله من

غيره . وضال إن اعتقده في ربه لأن هذا المعنى تكييف وتمثيل . وإنما مذهب السلف الإيمان بما وصف الله به نفسه في كتابه ، وبما وصفه رسوله من غير تمثيل ولا تحريف ولا تعطيل . بل يؤمنون بأن الله ( ليس كمثل شيء وهو السميع البصير ) فالقائلون بالجهة التي يلزم منها التجسيم تركوا النص الصريح وهو قوله تعالى ( ليس كمثل شيء وهو السميع البصير ) وعملوا بالنصوص المحتملة .

وإياك أن تظن من أن بعض الذين لا يؤولون صرح بأن الله فوق عرشه حقيقة كابن أبي زيد القيرواني حيث صرح في عقيدته وفي الرسالة بأن الله فوق عرشه بذاته ، أن هذا التصريح يناق التثنية أو يوجب التشبيه . ألا ترى أن ذات الله ثابتة حقيقة من غير أن تكون من جنس المخلوقات . كما أنه سبحانه وتعالى موصوف بالقدرة والإرادة والمحبة والرضا ونحوها حقيقة من غير أن تكون من جنس المخلوقات . وذلك لأن كنه ذاته وصفاته غير معلومة لنا ولا يمكن أن تدركها العقول البشرية بخلاف ذات المخلوقين وصفاتهم فإن كنهها معلوم غير مجهول . ومن المسلم به أن صفات كل موصوف تناسب ذاته وتلائم حقيقته فن فهم أن تلك كنهه فقد ضل في عقله ودينه ، وبالجملة فجميع الأمة الإسلامية على أن الله تعالى منزّه عن الحلول في الأمكنة ومنزه عن الجهة على معنى أنه فوق الجرم أو تحته أو يمينه أو شماله أو خلفه أو أمامه . ولا يقال أنه متصل بذاته في غيره أو منفصل عن غيره . فلا يقال أنه منفصل عن العالم أو متصل به على معنى أن يكون بينه وبين العالم نسبة الاتصال والانفصال من كل ما كان من صفات الحوادث .

وأما القائلون بأن الله في جهة فوق فإن كان مرادهم أنه يصح أن يوصف بكونه في جهة فوق لأن الشرع ورد بتخصيصها ولذا يتوجه إليها في الدعاء كما خصص الكعبة بكونها بيت الله تعالى ، وينزهون الله عن صفات الحوادث ويفوضون معرفة كنهه الفوقية وحقيقتها إلى الله تعالى ، فهذا هو مذهب السلف بينه الذي قدمناه

وأما إن كان مرادهم أن الله جهة فوق على معنى أنه في مكان في جهة العلو فذلك كفر صريح إن أرادوا مكاناً  
كأمكنة الحوادث ، وبدعة رضال إن أرادوا مكاناً ليس كأمكنة الحوادث وهؤلاء هم الجسمة الذين قالوا  
إنه تعالى جسم لا كالأجسام وله حيز لا كالأحياز ونسبته إلى حيزه ليست كنسبة الأجسام إلى أحيازها  
وهكذا ينفون خواص الأجسام عنه حتى لا يبقى إلا اسم الجسم وهؤلاء لا يكفرون بخلاف القائلين بأنه جسم  
حقيقة وأنه جالس فوق العرش كجلوس الحوادث فوق الأمكنة فمن اعتقد ذلك فهو كافر بلا شك فإن كان  
مسليماً واعتقد ذلك كفر بهذا الاعتقاد وخرج عن دين الإسلام وصار مرتدّاً وحبط عمله والعياذ بالله تعالى  
واعلم أن أهل السنة اختلفوا في تكفير المخالف في بعض العقائد بعد أن انفقوا على أن ما كان من أصول  
الدين وضرورياته يكفر المخالف فيه كاستحلال الحرمات للمقطوع بمرمتها كالزنا وقتل النفس مثلاً والقول  
بقدم العالم ونفي حشر الأجساد ونفي علمه تعالى بالجزئيات أو إنكار النبوة والمذهب المنصور أن لا يكفر  
أحدًا من أهل القبلة إلا من اعتقد ما تقدم . وأما ما عداه فيما ليس من أصول الدين وضرورياته كزني زيادة  
مبادئ صفات المعاني والقول بخلق القرآن أو أن الله فوق عرشه حقيقة فالقائل به مبتدع غير كافر لأنه متأول  
فإن من نفي صفات المعاني يقول إنه عالم بذاته مريد بذاته وهكذا ولا ينفي مبادئ تلك الصفات وإنما ينفي  
زيادتها في الوجود على الذات والقائل بخلق القرآن يقول هو اللفظ فقط وينفي الكلام النفسي والقائل بالفوقية  
الحقيقية يقول إن الفوقية وإن كانت حقيقية لكنها لا تقتضي الماثلة للحوادث بل يقولون بها مع التنزيه عن  
الماثلة ولذلك قال في المنتقى عن أبي حنيفة — إنه لم يكفر أحدًا من أهل القبلة وهو ظاهر قول الشافعي والمنقول عن  
جمهور المتكلمين والفقهاء فإن الشيخ أبا الحسن الأشعري قال في أول كتاب مقالات الإسلاميين اختلف  
للسلوك بعد نبينهم في أشياء ضلل بعضهم بعضها وتبرأ بعضهم من بعضهم فصاروا فرقا متباينين إلا أن  
الإسلام يجمعهم ويعمهم اه وكون الفوقية حقيقية لا يقتضى كونها فوقية معلومة السكته كفوقية الحوادث .  
ألا ترى أن قدرة الله تعالى قدرة حقيقية وإن كانت تقابرة قدرة الحوادث والله أعلم اه كلام الشيخ بنجيت في  
٩ ربيع الثاني سنة ١٣٤٨ .

نقلت تلك الفتوى النفيسة من كتاب إتحاف الكائنات للشيخ محمود خطاب رحمه الله وهي كافية وافية  
لاتدع وراءها قولاً لقائل فليتيق الله هذا المهرج المشكك في عباد الله وليتركهم وشأنهم . وليدع لهم عقيدتهم  
الغبية السليمة وتوحيدهم وتنزيهم لمولاهم . ولا يفتر بعروج النبي ﷺ إلى السماء فإن ذلك ليس للمكان  
وإنما هو للتشريف والرفعة . وما كان الله تعالى وهو يناجي محمداً ﷺ فوق السموات السبع بأقرب إليه من  
موسى عليه السلام فوق الجبل . وهو معكم أينما كنتم . وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله ( فأينما تولوا فثم  
وجه الله ) نرجو الله أن يأمنا الرشد والصواب ويحببنا مضلات الفتن — انتهى

محمد سليمان — الواعظ الإسلامي العام

# الفنائمي والأحكام

فضيلة الأستاذ الشيخ محمد سليمان ، السلام عليكم ورحمة الله ، وبعد : قال الله تعالى ( ويسألونك عن  
بييض قل هو أذى فاعزلوا النساء في الحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن ، فاذا تطهرن فأتوهن من حيث  
كم الله ، إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين ) ورجاؤنا بيان ما يأتي :

أولاً - ماهو معنى قوله تعالى ( فاعزلوا النساء في الحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن ) وهل الطهارة  
للموضوع هي ارتفاع الدم ، أم لا بد من الاغتسال ؟

ثانياً - هل دم النفاس مثل دم الحيض في الحكم أم لا ؟ وهل دم الاجهاض « السقط » حكمه كحكم  
النفاس في الآثار المترتبة عليه ؟

ثالثاً - ماهو الحد الأدنى والحد الأقصى لمدة الدم في كل من الأنواع الثلاثة أي الحيض والنفاس  
؟ جهاض ؟ أفتونا مأجورين أدام الله بكم النفع .

( الجواب ) وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته ، وبعد :

أولاً ذكر العلامة الفخر الرازي في تفسيره عبد السلام على هذه الآية الكريمة ما يأتي : روى أزال يهود  
بجوس كانوا يبائعون في التباعد عن المرأة حال حيضها ، والنصارى كانوا يجامعونهن أولاً يبألون بالحيض ،  
أهل الجاهلية كانوا إذا حاضت المرأة لم يواكلوها ولم يشاربوها ولم يجالسوها على فرش ولم يساكنوها في بيت  
معل اليهود والمجوس ، فلما نزلت هذه الآية أخذ المسلمون بظاهر الآية فأخرجوهن من بيوتهن ، فقال  
من الأعراب : يا رسول الله ، البرد شديد والثياب قليلة ، فان آثرناهن بالثياب هلك سائر أهل البيت  
، استأثرنا بها هلكت الحيض ، فقال عليه الصلاة والسلام : « إنما أمرتكم أن تعزلوا مجامعتهم إذا  
من ، ولم أمركم باخراجهم من البيوت كفعل الأعاجم » فلما سمع اليهود قالوا : هذا الرجل يريد  
لا يدع شيئاً من أمرنا إلا خالفنا فيه . انتهى كلامه ، ومنه يتبين أن الاعتزال المأمور به في الآية  
كريمة معناه اجتناب الوطء في مدة نزول الدم اجتناباً كلياً تؤدي مخالفته والخروج عليه إلى الوقوع  
لاثم ، والتعرض لغضب الله تعالى ، وهذا باتفاق الأئمة رضوان الله عليهم .

أما اجتناب الاستمتاع بالمرأة فيما عدا الوطء من مقدماته ففيه تفصيل : فان كان استمتاعاً بما بين السرة  
كبة ، فالشافعية والحنفية يقولون بحرمته من غير حائل ، وبجوازه من فوق حائل ، والحنابلة يقولون  
أزه مطلقاً بحائل وبغير حائل ، إذ لا يحرم في رأيهم إلا الوطء فقط ، أما المالكية فالمشهور عندهم المنع  
بحائل ، ورجح بعضهم القول بالجواز ولو من غير حائل ، وهو قول له قيمته في المذهب . بقي الكلام  
الاستمتاع بما بين السرة والركبة من بقية الجسد ، والحكم فيه الجواز باتفاق الأئمة بأى لون  
، وعلى أى وضع كان .

**الثاني - اتفق الآفة لقائله على أن المراد من التطهير في الآية الذي يرتفع به الحظر عن الزوجين الاغتسال**  
بسر ارتفاع الدم ، أو التيمم عند فقد الماء ، وعليه فالزوج محرم عليه قربان زوجته في حيضه أو نفاسها ،  
وبعد ارتفاع الدم حتى تطهر بالماء أو تيمم ، أما عند الحنفية في الأمر تفصيل ، إذ يرون أنه إذا انقطع  
الدم لأكثر مدة الحيض أو النفاس ، وهي عشرة في الحيض وأربعون في النفاس ، حل للزوج أن يطأ  
زوجته ولو لم تنقبض ، أما إذا كان ارتفاع الدم لأقل من ذلك ، فلا يحل قربانها إلا بنسل أو بمضي وقت  
الصلاة الذي انقطع فيه الدم ، فلذا انقطع الدم في أول الوقت أو أثناءه لم يحل قربانها إلا إذا انقضى ذلك  
الوقت بتمامه وصارت الصلاة ديناً في ذمها ، أما إذا انقطع في آخر الوقت فإن كان باقياً منه ما يسع النسل  
والشرعية حل قربانها باقتضائه ، وإذ لم يبق منه ما لا يسع ذلك فلا يحل إلا بنسل أو انقضاء وقت صلاة أخرى  
**الثالث - لا فرق في الحكم المذكور أعلاه بين دم الحيض ودم النفاس ، ودم النفاس هو الدم الخارج**  
عقب الولادة واتصال الجنين ، وليس بخلاف أن عملية الاجهاض هي عملية ولادة تقدمت عن موعدها ،  
برز فيها الجنين إلى الدنيا مبكراً ، ومن ثم فلا تارك بين التمييز في الحكم وكلاهما دم نفاس ، هذا إذا كان  
جنين السقط قد ظهر بعض خلقه من أصبع أو ظفر أو شعر أو نحو ذلك ، ومن باب أولى إذا نزل متكامل  
الخلق . أما إذا نزل منقصة أو معلقة فحكم كذلك عند الحنفية إذا ما أخبرت القوايل بأنها من أصل آدمي ، أما  
عند غيرهم فينظر في حالة الدم فإنها مادة حيضها فهو حيض ، وإلا فهو دم ملة وفساد لا يقرب عليه شيء  
**رابعاً - أقل مدة الحيض عند الحنفية والحنبلة يوم وليلة وأكثرها خمسة عشر يوماً ، وأقلها**  
عند الحنفية ثلاثة أيام وثلاث ليال وأكثرها عشرة أيام وليلتين ، أما عند المالكية فثلثة  
الواحدة تعتبر جيباً بالنسبة لأحكام العبادات ، ومن ثم فلا حد لأقله في العبادات ، أما  
في العدة والاستبراء فأقله يوم وليلة ، ويتفق المالكية مع الحنفية والحنبلة في الأكثر إذا أكثره عند  
خمس عشر يوماً ، والذي يرتب على ذلك أن ما نقص عن أقل مدة الحيض أو زاد على أكثرها يصير لاغياً  
لا ترتب عليه آثار شرعية ، وهو للمسي بالاستحاضة أو دم العلة والفساد . أما النفاس فلا حد لأقله  
فيتحقق بمجرد ، فلا ولدت المرأة وانقطع دمها عقب الولادة مباشرة ، انقضى نفاسها وطولبت بما تطلب  
به الطاهرات ، وليس عليها أن تعتبر نفسها نفاساً حتى تمضي الأربعون يوماً كما يفهم جملة النساء ، وأقصى  
مدة للنفاس عند المالكية والشافعية ستون يوماً ، وعند الحنفية والحنبلة أربعون يوماً فإذا استمر الدم  
سبباً لعقب الولادة أخذ حكمه الشرعي إلى ستين يوماً أو إلى أربعين على ما تقدم ، ثم بعد ذلك بانى ما زاد  
وتعتبر المرأة شرماً طاهرة ، ولا عبرة بالدم النازل بعد ذلك ، والله أعلم .

محمد سليمان - الواعظ الاسلامي العام

٧٥ ما الحكم في شخص توفي وترك أطفالاً صغاراً وترك لهم مالا وأرضاً ، وكان من عادة الوصي الذي أقيم على الأطفال أن يودع مازاد من الإيراد عن نفقاتهم في البوستة ، وبعد أن مضت المدة القانونية أراد هذا الشخص أن يسحب المبالغ المودعة فقدمت إليه مع أرباحها . فما الحكم في هذا الزائد الذي لا يستطيع رده ؟ أيتصدق به على بعض الفقراء أم ماذا يفعل ؟

٧٦ ماهي كيفية زكاة المال الباقي بعد عزل الأرباح منه ؟ أيزكى عن سنة واحدة ، أم تحسب السنين كلها ؟

٧٧ ما حكم من أدخل نفسه في نمر اليانصيب ورجح مالا ؟ أيبكون في حكم المال الزائد في المسألة الأولى ، أم كيف الحال ؟

٧٨ ما حكم من أعطى تاجراً ورقاً من البنكنوت ليصرفه له ، فأخذ التاجر قرشاً عن كل جنيه أو قرشين مع رضا الصارف ، أيجوز ذلك أم لا ؟

## الاجوبة

من تحصيل الحاصل ، وتقدير الواضح الظاهر أن نقول : إن أرباح البوستة واليانصيب من المكاسب الخبيثة التي يجرمها الدين ويعدها من القاذورات التي ينبغي لمن يحرص على رضا الله تعالى في الدنيا والعقب أن يترفع عنها ، ويهرب بكل قواه منها ، لأن الأولى ربا ظاهر عند كل منصف لم يطمس قلبه الهوى ، والثانية أرباح قمار ، يتحرق أصحابها إلى استردادها ، ويعلمون أنهم ، وتتفشام الكآبة عندما يقعدون الأمل منها . وقد تقدمت لنا وللبعض السادة العلماء الفتوى بأن الإقدام على تحصيل هذه المكاسب بنية الاستعانة بها على تفريج كربة المكروب هو أيضاً حرام سيء العاقبة ييؤ صاحبه بأثمه وتبعته ، لقوله عليه الصلاة والسلام : « من جمع مالا حراماً ثم تصدق به لم يكن له فيه أجر وكان إصره عليه » وهو حديث ظاهر المعنى غنى عن التعليق عليه بإيضاح أو تفسير .

ولكن إذا فرض وانساق شخص إلى شيء منها جهلا بالحكم ، أو استهانة بحكم الشرع وجرأة عليه ، ثم غلبت عليه عاطفة الخير ، وحلت الهداية قلبه فرغب في الخلاص من تبعته تلك وإثمه ، فإن الطريق أمامه معبد ، وباب التوبة بين يديه مفتوح . غاية ما هنالك أن قبول توبته موقوف على تنصله من تلك الأرباح ، وفراره من الانتفاع بها واستعمالها في قضاء مآربه الخاصة . وذلك يكون إما برفض تسلمها من أول الأمر ، أو إرجاعها إن كانت قد قبضت بالفعل حيث أمكن ذلك ، والذي أفهمه أن هذا متمسك بالنسبة إلى أوراق اليانصيب ، بل قد يكون ذلك أحب إلى الجمعيات التي تقوم بإصدار اليانصيب منتحلة له اسم الخير . وأما أرباح البوستة فليست أعلم بالدقة ما يمكن بالنسبة إليها ، ويحدثني بعض الناس أن إرجاعها إلى خزينة المصلحة متعذر مادامت النقود قد أودعت على أساس الأرباح ، فإن كان هذا صحيحاً ، والمعهد على صاحب الشأن في ذلك ، كان الخالص منها إذا بالصدقة ولا يكون على المصدق إذ ذاك حرج إن شاء الله مادام الباعث له على هذا العمل الرغبة في براءة الذمة ، وتوخي النجاة من تبعه المال الحرام .

بقي أن يقال : كيف يتفق هذا مع ما ذكر أولاً من حرمة التصديق بالمال الحرام ؟ والجواب عن ذلك يتضح مما ذكره حجة الإسلام الغزالي في باب خروج التائب عن المظالم للمالية ، قال : فإن قيل : ما دلائل جواز التصديق بما هو حرام ؟ وكيف يتصدق بما لا يملك ؟ وقد ذهب جماعة إلى أن ذلك غير جائز لأنه حرام . وحكى عن الفضيل أنه وقع في يده درهمان ، فلما علم أنهما من غير وجهها رماهما بين الحجارة وقال : لا أتصدق إلا بالطيب ، ولا أرضى لغيري مالا أرضاه لنفسي . فنقول : نعم ذلك له وجه واحتمال ، وإنما اخترنا خلافه للخبر والأثر والقياس ، أما الخبر : فأمر رسول الله ﷺ بالتصدق بالمشاة المصلية<sup>(١)</sup> التي قدمت إليه فكلمته بأنها حرام ، إذ قال ﷺ : أطعموها الأسمارى ، والحديث قال فيه المراني : رواه أحمد وإسناده جيد — ولما نزل قوله تعالى : (الم غلبت الروم في أدنى الأرض وهم من بعد غلبهم سيفلقون) كذبه المشركون وقالوا للصحابه : ألا ترون ما يقول صاحبكم ؟ يزعم أن الروم استغلب ، فخاطرهم أبو بكر رضى الله عنه — أي راهنهم — بإذن رسول الله ﷺ ، فلما حقق الله صدقه وجاء أبو بكر رضى الله عنه بما قامرهم به ، قال عليه السلام : هذا سمحت فتصدق به ، وفرخ المؤمنون بنصر الله ، وكان قد نزل تحريم القمار بعد إذن رسول الله ﷺ له في الخاطرة مع الكفار .

وأما الأثر فإن ابن مسعود رضى الله عنه اشترى جارية فلم يظفر بمالكها لينقده الثمن ، فطلبه كثيراً فلم يجده فنتصدق بالثمن ، وقال : اللهم هذا عنه إن رضى وإلا فالأجر لي . وروى أن رجلاً سولت له نفسه فقل مائة دينار من الغنيمة ، ثم أتى أميره ليردها عليه فأبى أن يقبضها وقال له : تفرق الجيش ، فأتى معارفة فأبى أن يقبض ، فأتى بمض النسائك فقال : ادفع خمسها إلى معاوية وتصدق بما بقي ، فبلغ معاوية قوله فتلف إذ لم يخطر له ذلك ، وقد ذهب أحمد بن حنبل والحارث المحاسبى وجماعة من الورعين إلى ذلك .

(١) المصلية : المشوية

وأما القياس فهو أن يقال : إن هذا للمال مردد بين أن يضيع وبين أن يصرف إلى خير إذ قد وقع اليأس من مالكه ، وبالضرورة يعلم أن صرفه إلى خير أولى من إنقائه في البحر ، فإننا إن رميناه في البحر فقد فونناه على أنفسنا وعلى المالك ولم تحصل منه فائدة ، وإذا رميناه في يد فقير يدعو لمالكه حصل للمالك بركة دعائه ، وحصل للفقير سد حاجته . وحصول الأجر للمالك بغير اختياره في التصديق لا ينبغي أن ينكر ، فإن في الخبر الصحيح أن للغارس والزارع أجرًا في كل ما يصيبه الناس والطيور من ثماره وزرعه ، وذلك بغير اختياره ، وأما قول القائل : لا تصدق إلا بالطيب فذلك إذا طلبنا الأجر لأنفسنا ، ونحن الآن نطلب الخلاص من المظلمة لا الأجر ، وترددنا بين التضييع وبين التصديق ، ورجحنا جانب التصديق على جانب التضييع ..... انتهى كلامه وهو في غاية النفاسة ، وبه يتضح الجواب عما ذكرناه حول الصدقة بالحرام إذا تمذر رده .

أما للمال الباقي بعد عزل الأرباح عنه وتمييزها منه فإنه يزكى عن سنة واحدة فقط . قال في متن الدردير : « ويزكى الدين بعد قبضه لعام » فيخرج من المبلغ ربع عشره حيث بلغ النصاب الشرعي ومضى عليه بعد بلوغ النصاب عام حسب ما هو مبين في محله .

لا يقال : إن هذا المال وديعة لادين ؛ والودائع تزكى لكل عام لقول الدردير أيضاً : بخلاف المودعة فللكل عام ، لأننا نقول : لاننكر أن الودائع تزكى لكل عام ، ولكن محل تزكيتها لكل عام إن احتفظت بصفتها ولم تفسد ، أما إذا تصرف فيها من أودعت لديه ولو من غير إذن صاحبها ، عمرت بها ذمته وأصبحت ديناً لا وديعة . ومعلوم أن الإيداع في خزانة البوسنة مصحوب بالإذن في التصرف إن لم يكن صراحة ، فضمناً ، والمودع داخل على ذلك كما هو معروف ، والله أعلم .

بقي الجواب عن السؤال الرابع ، وهو حجز شيء في مقابلة صرف أوراق البنكنوت ، والمقرر في المذهب أن بيع الذهب بالفضة ، أو الفضة بالذهب ، وهو المسمى في العرف الفقهي بالصرف ، جائز مطلقاً اتفاق العوضان في الكمية أم اختلفا ، مادام البيع مناجزة لا تأخير فيه لأحد العوضين أو شيء منه . وعليه تكون هذه الصورة المسئول عنها جائزة إن لو كان التعامل بالذهب والفضة ، أما الأمر كما هو معروف ، والورق للتعرف هو في الواقع عبارة عن سندات على البنك بها يكون التعامل ، فليست هذه الصورة من قبيل الصرف المعروف شرعاً بل هي أقرب إلى الحوالة منها إلى غيرها ، باعتبار أن لك على البنك بمقتضى هذا السند مبلغ ١٠٠ قرش أحلت بها من أعطاك المبلغ ليتقاضاه عند الطلب ، وقد اشترط في الحوالة تساوي الدينين : دين الحيل ، ودين المحال عليه ، قدرًا وصفة . فالنقص يضر والزيادة أيضاً كذلك .

هذا ما ظهر لي تطبيقاً على ما أعلمه من قواعد مذهب مالك ، ولخضرة الأخ الأستاذ الشيخ عبد الرحمن



من بعض حضرات الأئمة الذين يطيلون خطبة الجمعة إلى حد يجعل المصلين في غمرة من السآمة والملل والضيق ويدفع بهم إلى التجمع زرافات ووجدانا بعد الصلاة لا حديث لهم إلا ما في الخطبة من تطويل ممل ، وما يقونه من عنت حضرة الخطيب الذي كلما رجوه في التخفيف زادهم تطويلاً ، وهو يربو بسط الحديث في الموضوع ؛ وبيان حكم الشرع في هذه الحالة التي آلمت المصلين جميعاً .

ونقول : إن هذه الحالة التي اتبناها في هذه السنين بعض الأئمة لا يبغون عنها بديلاً ، هي حالة شاذة لا تنفق مع سماحة الدين ويسرء الذين يجدر بحضرات الأئمة الأجلاء أن يظهروها للناس عند المناسبات عملاً لا قولاً فقط . نعم إن بعض الأئمة قد يتخذ من موقفه هذا فرصة ينتهزها لتغذية عدد من المصلين (قلما يجتمع إلا في هذا اليوم) بما يراهم في حاجة إليه من تعليمات الدين ، وهو عمل يدفعه إليه ما يحس به من انصراف جمهرة الناس عن مجامع الثقافة الدينية ، وإيثارهم ما تحنل به الجامع الأخرى من لهو ولعب . وهذا مقصد حسن في ذاته ، ولصاحبه بعض العذر فيه ، ولكن خير الأمور أوسطها ، والاعتدال في كل شيء طيب ، ولو سلك حضرات الأئمة طريقاً وسطاً لا إفراط فيه ولا تفريط لما ارتفع صوت بالشكوى من أحد ، ولما كان ثمة ما يدعو إلى التدمير والثورة والاحتجاج .

وإن صح ما يبلغني أن بعض أصحاب الفضيلة الخطباء قد يمحكث على المنبر ساعة بأكملها ، أو أقل منها يسير ، كان ذلك نهاية الإغراق والغلو والإرهاق ، الذي لانقره الشريعة التي يمثلها حضرة الخطيب بين الناس .

ولئن تسامحنا وفرضنا أنه ليس بين أيدينا نصوص من فعل نبينا وقوله تحضنا على توخي التيسير ، لكان لنا في قضية العقل ما يدفع بنا إلى اتباع هذا النهج المعتدل الفويم حرصاً على الوصول إلى ما نبغيه من الهداية والإرشاد .

ذلك أن مهمة الخطيب التي يرق المنبر لأجلها هي غزو مشاعر المستمعين ، واجتذاب نفوسهم ؛ وحملهم بقوة الإقناع ، وحسن الدعوة على مشاطرته فيما يحس به من جمال للفضيلة ، وشناعة للرديلة في أي ثوب كانت ، ومؤازرته والمساعدة معه في محاربة النقص الديني والخالقي في أنفسهم وفي غيرهم ، وبدهي أن هذه

الغاية لا يمكن تحقيقها ، بل ولا الطمأنينة في الوصول إليها إلا إذا توافرت للاخطيب من مستمعيه آذان صاغية ، وقلوب واعية ، وأرواح نشطة تتلقف مايقول بشوق ، وتستضيفه في رضا وطمأنينة .

فإذا ضممننا إلى ذلك أنه لا شيء أقتل للفهم ، ولا أأخذ للذكاء ، وتوقد القريحة عن الملل والسآمة ، وأنه من المستحيل عادة أن ينصت إلى الحديث مشغول ، أو يتفهم مضامين القول ملول ، فضلاً عن نائر مغيب ، علمنا أن حضرات الزملاء الذين يفتلون تقدير نفسيات المستمعين من حسابهم ، إنما يقضون بأيديهم على نتائج مجهوداتهم قضاء مبرماً ، ويوقفون أنفسهم موقف الجاهد في غير عدو ، أو على حد المثل السائر : « يضربون في حديد بارد » وحق لنا أن نسدي إليهم نصيحة أخوية قوامها دعوتهم إلى تغيير هذه الخطة ، وانتهاج سبيل غير هذا السبيل ، ولخطبة قصيرة تنوئ أكلها ، وتثمر ثمرتها ؛ خير من طويلة لا تجدى ولا تفيد . فإن لم تنزل هذه النصيحة من نفوسهم منزلاً طيباً ، فحق عليهم وهم القادة الدينيون أن يكون لهم فيموت يمثلونه بين الناس ، سيدنا وسيدهم رسول الله ﷺ أسوة حسنة :

فقد روى أحمد ومسلم عن عمار بن ياسر رضی الله عنه ، قال . سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إن طول صلاة الرجل وقصر خطبته مئنة — أي علامة — من فقهه فأطيلوا الصلاة وأقصروا الخطبة » وعن جابر ابن سمرة رضی الله عنه قال : « كانت صلاة رسول الله ﷺ قصداً وخطبته قصداً » وعن أبي أمامة عند الطبراني في الكبير أن النبي ﷺ كان إذا بعث أميراً قال : « أقصر الخطبة وأقل الكلام فإن من الكلام سحراً » وفي إسناده جميع بن ثوب تكلم فيه . قال في نيل الأوطار : وظاهر الأمر بإطالة الصلاة في هذا الحديث المخالفة لقوله في حديث جابر بن سمرة : « كانت صلاة رسول الله ﷺ قصداً وخطبته قصداً » وقال النووي : لا مخالفة لأن المراد بالأمر بإطالة الصلاة بالنسبة إلى الخطبة لا التطويل الذي يشق على المؤمنين اه ثم قال : قوله : قصداً ؛ المقصد في الشيء هو الاقتصاد فيه وترك التطويل . وإنما كانت صلته ﷺ وخطبته كذلك لئلا يمل الناس . اه

فإذا كان رسول الله ﷺ يقصر خطبته خيفة الملل والسآمة ؛ وتوخياً للتخفيف على المستمعين ، في وقت كان الإسلام فيه غضاً ندياً في نفوس الناس ، والخطيب الذي يخاطبهم رسول الله ﷺ الذي لا يُبكل من حديثه ولا يُبمل ، فأحرى بنا معشر الخطباء ، وقد آلت حالة الناس الدينية إلى ما لا يبجله أحد ، أن نصطنع لهم ما يشوقهم ويبعث في نفوسهم الميل والرغبة ، لا ما ينفرهم ويملاً صدورهم موجدة وسخيمة وتذمراً ، وفق الله جميع الإخوان إلى سلوك هذه الخطة النبوية الحكيمة .

ولا يفوتنا أن نختم الكلمة قبل أن نشكر وزارة الأوقاف على منشورها الذي أذاعته خاصاً بهذا الموضوع ، ونرجوها ألا تكتفي بالخبر على الورق ، فإن تناسيه عند البعض سهل يسير ، والله يتولى هدايتنا أجمعين .

محمد سليمان سليمان

١٧

# الفنائون والأحكام

فهما كان ما عنده مؤلأ له من الحقد والحسد  
وتغنى السوء ، لا يمكن أن يصل بحال إلى درجة ما  
أساء به مسطح إلى الصديق رضى الله عنه ، هذا  
على فرض أن لما أحس به منهم حقيقة ثابتة ، ولم  
يكن معه وسواس الشيطان الرجيم ، أو من إلقاء  
بعض شياطين الانس الذين هم أضرو وأخت من  
شيطان الجن ، وذلك ما أرجحه وأغلب القول به .

فليتقدم إليهم بالاحسان ، ولينفس عنهم كرتهم ،  
وحسبه من ذلك ما يسطره الله في صحيفته من الحسنات  
وعظيم الثوبة ، ولا يهمنه ما يبدو منهم على فرض  
وجوده ، فانهم إنما يسيئون بذلك إلى أنفسهم لا  
إليه ، بل أن سوء معاملتهم معه يكون من أسباب  
مضاعفة أجره ، وتكثير ثوابه ، وأما هم فحسبهم  
ما يبوءون به ، جاء رجل إلى رسول الله ﷺ  
فقال يا رسول الله : إن لى قرابة أصلهم ويقطعونى ،  
وأحسن إليهم ويسئون إلى ، وأحلم عليهم ويجهلون  
على . فقال : « إن كنت كما قلت فكأنما تسفهم  
الل - أى الرماد والحار - ولا يزال معك من الله  
ظهير عليهم مادمت على ذلك » وكفى بالله نصيراً .  
س ٢ - والدنى أمرتنى أن أطلق زوجتى ،  
وهددتنى إن لم أطلاقها فانها تفضب على غضبا لارضاء  
بعده ، ولكن زوجتى لم تأت ما تستحق عليه هذا ،  
فهل أطلقها إرضاء لوالدى وأنا أرى أن هذا ظلم ،  
أم ذا أفضل ؟ .

س ١٣ - هل يجب شرعا عرض المريض صغيرا  
أو كبيرا على الطبيب ، وإذا كان يجب فاذا تقولون

س ١٤ - بجهتنا رجل من الأغنياء ، وله أقارب  
فقراء جداً ، وهم فى حاجة إلى معونته ، وقد كان  
حريصا على أن يعينهم وبمدهم بشىء من ماله ، ولكن  
أحس منهم عدم الاخلاص له ، وأنهم يتربصون به  
الدوائر ، ويتمنون له البوائق ، ومن ثم تحجر قلبه  
عليهم ، وأبى الاحسان إليهم بسبب ذلك فما حكم  
الدين فى هذا الأمر ؟ .

ج ١ - خير لهذا الشخص أن يتعظ بحادثة أبى  
بكر رضى الله عنه مع مسطح بن أثانة ، ويتأسى  
به فيما فعل ، فان مسطحا كان من أبطال حادثة  
الافك المعروفة ، وقد لأك عرض السيدة عائشة  
رضى الله عنها ، وتكلم فيها بما تكلم به عدو الله  
عبد الله بن أبى ، الأمر الذى احفظ أبى بكر رضى  
الله عنه ، حتى حلف ليقطعن عنه ما كان يمهده به  
من نفقة كانت تقوم بأوده ، وقد فمل .

ولكن أنزل الله تعالى فى ذلك قرآناً يعظه  
به ويذكره ، ويأبى عليه هذا المسلك ، وذلك فى  
قوله عز وجل « ولا يأتل أولو الفضل منكم والسعة  
- أى لا يحلف - أن يؤثروا أولى القربى والمساكين  
والمهاجرين فى سبيل الله ، وليصفحوا ، وليصفحوا ،  
ألا تحبون أن يغفر الله لكم ، والله غفور رحيم »  
فلم يكن من أبى بكر رضى الله عنه إلا أن سارع  
إلى الاستجابة لله تعالى ، وعفا وصفح ، وقال :  
بلى أحب أن يغفر الله لى ، ثم أعاد إليه ما كان قد  
قطعه عنه .

في الآية الكريمة « وإن يمسك الله بضر فلا كاشف له إلا هو » .

س ١٤- نعلم أن الله تعالى نهى عن الفواحش  
أظهر منها وما يطن، كما نعلم أن الحركة والسكون  
يبدى الله ولا يزول قدم عن قدم إلا باذن الله ،  
ككيف التوفيق بين ذلك ؟ (أمين محمد حسن)  
ج ١٢- طلاقك لزوجتك في هذه الحالة من  
بذن ولا جريرة ولا إساءة صدرت منها ، ظلم  
تعد ، ولا سيما إذا كان لك منها أولاد ، فان ذلك  
كبير ، وبلاء مستطير ، والظلم والتعدى منهي  
نهما شرعا ، ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ، وإيسر  
أمك عليك إلا الاكرام والنفقة بما يقوم بكفايتها  
هذه الحالة ، وسيان بعد ذلك غضبها ورضاه .  
وإذا كان الفقهاء قرروا أن مخالفة أحد الوالدين  
أمر يعده العقلاء مستهجنا نائبا عن المصلحة ،  
تعد عقوقا ، فمن باب أولى ما نحن فيه ، ذكر  
لامة بن حجر في كتابه الزواجر ما يأتي : لو  
ن - أي الوالد - في غاية الحمق أو سفاهة العقل  
مر أو نهى ولده بما لا تعد مخالفته فيه في العرف  
وقا لا يفسق ولده حينئذ لعذره ، وعليه قالوا كان  
بواجب من يجبرها فأمره بطلاقها ، ولو لعدم عفتها ،  
يمثل أمره لا إثم عليه كما سيأتي التصريح به عن  
الدرداء<sup>(١)</sup> رضي الله عنه لكنه أشار إلى أن

(١) بشر بذلك إلى ما رواه ابن حبان في  
يحه أن رجلا أتى أبا الدرداء فقال : إن أبي لم  
ك بي حتى زوجني وإنه الآن يأمرني بطلاقها  
ما أنا بالذي أمرك أن تبع والديك ولا بالذي  
رك أن تطلق زوجتك ، غير أنك إن شئت  
دنتك بما سمعت من رسول الله ﷺ ، سمعته  
ول : « الوالد أوسط أبواب الجنة ، حافظ على  
ك إن شئت أو دع » اه كاتبه

الأفضل طلاقها امتثالا لأمر والده وعليه يحمل  
الحديث الذي بعده : أن عمر أمر ابنه بطلاق  
زوجته فأبى فذكر ذلك لرسول الله ﷺ فأمره  
بطلاقها . وكذلك سائر أوامره التي لا حامل له  
عليها إلا ضعف عقله وسفاهة رأيه ، ولو عرضت  
على أرباب العقول لمدوها أمورا متساهلا فيها  
ولرأوا أنه لا إيذاء في مخالفتها ، انتهى كلامه ،  
وهو صريح كل الصراحة فيما ذكرناه .

ج ١٣- التداوى من الأمراض التي تصيب  
الأبدان ، هو من الواجبات الدينية ، يأثم تاركه  
والمتهاون في مباشرة أسبابه ، لأنه معصية لسنة  
الله ، وتعطيل لأمر الشريعة ، قال عليه الصلاة  
والسلام : ( لكل داء دواء ، فإذا أصاب دواء الداء  
برأ<sup>(١)</sup> باذن الله عز وجل ) رواه مسلم ، وجاءت  
الأعراب فقالوا يارسول الله أنتداوى ؟ فقال :  
( نعم يا عباد الله تداووا فان الله عز وجل لم يضع  
داء إلا وضع له شفاء غير داء واحد . قالوا ماهو ؟  
قال : الهرم )

والمقصود من هذا كله الأمر بالسعى لالتماس  
دواء الداء الذي جرت العادة أن الشفاء يترتب عليه  
وأن يكون ذلك بواسطة الرجوع إلى أهل الخبرة  
في الطب ، بل من الدين التماس الأحذق كما ورد  
عن رسول الله ﷺ ، ففي الموطأ « أن رجلا في  
زمن رسول الله ﷺ جرح فاحتقن الدم ، وأن  
الرجل دعا رجلين من بني أنمار فنظرا إليه . فزعم  
أن رسول الله ﷺ قال لها أيكما أطب - أي  
أكثر طبيا - فقال : أوفى الطب خير يارسول الله ؟  
فقال أنزل الدواء الذي أنزل الداء ) وفي حديث  
آخر : ( دخل رسول الله ﷺ على مريض يعود

(١) برأ بفتح الباء والراء لغة أهل الحجاز ،  
كما في المصباح . اه كاتبه

فقال : أرسلوا إلى طبيب ، فقال قائل : وأنت تقول ذلك بإرسول الله قال نعم ! إن الله عز وجل لم يزل داء إلا أنزل له دواء .

ثم إن في قوله عليه الصلاة والسلام في الحديث المتقدم : ( فاذا أصاب دواء الداء برأ بأذن الله عز وجل ) ما يكشف أنه لا خلاف بين الآية والأحاديث الآمرة بالتداوى ، ولا تناقض ولا شيء مما يسبق إلى الأذهان الفاصرة ، فإن كل ما في الآية إثبات أنه لا شافي للداء ، ولا كاشف للضر إلا الله سبحانه وتعالى ، والأمر بالتداوى إنما هو من باب الأمر بمباشرة الأسباب الشرعية العادية التي جرت عادة الله سبحانه وتعالى أن يرتب عليها خلق المسببات وإيجادها ، إذا كان قد سبق في علمه ، وتعلقت إرادته قديماً أن يرتب إيجادها على هذه الأسباب التي باشرها العباد .

فنالحس الطبيب ، وتناول الدواء على الكيفية التي نصح له بها مع اعتقاده أنه إنما باشر السبب الذي أمر به ليس إلا ، وأنه لا تأثير له ، ولا ثمرة منه ، ولا دفع للداء ، ولا تحقق للشفاء ، إلا إذا تعلقت بذلك إرادة الله وقدرته — فقد وافق فعله صراط رسول الله وهدية الحق ، يوضح ذلك ماروي في المسند والسند والسنن عن أنى خزيمة قاله : قلت بإرسول الله أرأيت رقي نسترقها ، ودواء ننداوى به ، وتقاة نتقيها هل ترد من قدر الله شيئاً ؟ فقال هي من قدر الله ، ويفيد هذا الحديث زيادة على ما ذكر التنبيه على أن الرقي الشرعية هي من أسباب التداوى التي أباحها الله لعباده ، وأنه لا مانع من التداوى بها وإذا صفت النية ، وصدق المتداوى بها ، منحه الله تعالى الشفاء .

ج ٤ - كم كتبنا وكتب غيرنا من أصحاب الفضيلة العلماء ، في هذا الموضوع ، وكم بينا للناس على صفحات هذه المجلة ما ينبغي أن يكون عليه

موقف المؤمن ، من القضاء والقدر ، وأنه مادام ولوعا بالبحث في هذا الموضوع فهو على خطر ، ولكن يظهر أن الشيطان لا يزال يدس لبعض من يلقون إلى حديثه ووسواسه بالا ، وما أكثرهم ! ولو أننا أجبنا طلب كل طالب ، لما وجدنا من الوقت متسعاً للكتابة في غير هذا الموضوع . فلا حول ولا قوة إلا بالله .

إن سيطرة الإنسان على أعضائه وجوارحه ، وتحكمه في تكيف ميوله واتجاهاته ، هي من البدهيات الأولية التي يحسها كل إنسان من نفسه إحساساً واضحاً ، ويوسم من أنكرها أو كابر فيها بالجنون ، وعلى أساس هذه السيطرة المموسة ، كلف الإنسان ، فاطالة جبال القيل والقال هي بعد ذلك من سخف الرأي .

أما القضاء والقدر ، وأما هيمنة الله تعالى وسلطانه المطلق على جميع الكائنات ، فاننا مع الاعتقاد الكلي الجازم بها ، نراها من وظائف القلب ومتعلقاته ، ونرى من الحق وسخف الرأي الخلط بين ما كان من وظائف القلوب ، وبين ما هو من وظائف الأعضاء ، وربط هذا بذلك القضاء والقدر عام شامل لكل مخلوق ، ولكن هل يستطيع كائن من كان أن يبين لنا ما كتب عليه هو بخصوصه من خير وشر ؟ اللهم إن هذا محال ، وحيث كان الأمر كذلك ، فما معنى الثثرة بكلمة القضاء والقدر ، واتخاذها نكأة للولوج في الشرور ، والهروب من الفضائل . وهل يتأني لمن جهل شيئاً أن يحتاج به ؟ اللهم لا ! اللهم لا !

على المؤمن أن يربح نفسه من عناء التفكير في هذا وأن يسد على الشيطان منافذه وأبوابه ، وحسبه أن يحرص على الخير ما استطاع ، وأن يتجنب الشر والباطل ، وإذا ما غلبته نفسه في شيء ، وفرطت منه فازطة ، فأمامه باب التوبة مفتوح ، هدايا الله جميعاً وأرشدنا محمد سليمان سليمان

# أسئلة وأجوبتها

لفضيلة الاستاذ الشيخ محمد سليمان الواعظ الاسلامي .

١٥ (١) توضيح صرع الاخلاط الرديئة مع الافادة عن بعض علاجه . (٢) هل تسلط اصحاب النفوس القوية من الانس على اصحاب النفوس الضعيفة ، وسلبهم قوة الارادة يسمى صرعا ؟ وما الفرق بينه وبين تسلط الأرواح الخبيثة الأرضية من الجن ؟ وما علاجه ؟ (٣) هل اختبال العقل أحيانا كفقدان الذاكرة ، وضياع الفهم وتششت الفكر ، وكثرة الوهم ، والاقدام على الضرر بنفسه ، وتزاحم الأفكار الرديئة من تأثير الأرواح الخبيثة ؟ أو هو نوع من الجنون ، أو هو من تأثير النفوس القوية البشرية . (٤) هل للسحر دخل في شيء من ذلك اذا كان حقيقة ان الأسحار لها هذا التأثير أو بعضا منه ؟ وما طريقة علاجه ؟ .

## الاجابة

تمهيد : حول السؤال الاول : تحديد صرع الاخلاط وما يستلزم له من العلاج لتلافي ضرره ، أمر يرد القول في تشخيصه وعلاجه الى الأطباء الاختصاصيين في الأمراض العصبية ، الخبيرين بأعراضها وطرق علاجها وقد أبنأ فيما كتبنا نقطة جوهرية بها يتميز الصرع الناشئ عن الأرواح الخبيثة الارضية ، من غيره ، اذ قلنا ان الاول يمتاز بخفاء سببه وتعسر علاجه بالوسائل الطبية المألوفة ، أو باقترانه بمظاهر تخرج لأول النظر عن طوق البشر ، أو عن المؤلف من استعداد الشخص المصاب ، وضررنا لذلك بعض أمثلة . وكان جديرا بالآخ السائل أن يأتي الأمر من أسهل طرقه ، وأقربها وصولا الى الغرض ويستشير بعض الأطباء . وقد راجعنا بعض كتب الطب القديمة ، وتصفحنا ما كتب فيها حول الموضوع . وسنورد منها ما وجدناه متصلا به ، وان كان هذا منا قد لا يروق لبعض الأفراد ، ويتأفف عند الاطلاع عليه ، ويرانا قد أتينا نكرا ، ولكنه تحامل لا يخلو من تعصب لامبره له ، وما سار الطب الحديث الاعلى ضوء الطب القديم ، وما انتهج الاخطه المرسومة ، غاية ما في الأمر أنه توسع فيها ، واسبغ عليها ثوبا براقا ، واستبدل الكثير من اسماء

الاعشاب المألوفة ، والعقاقير المعروفة . بأسماء مبتكرة تبدو لنا غريبة ، وهى هى بعينها التى تتداولها بأيدينا مع تحوير وتحسين فيها . وقد سمعت بعض الأطباء المشهود لهم بالخلق والمهارة فى فنه يقول : « إن جمهرة الأطباء الحاليين يهملون ما فى كتب الطب القديم وينظرون اليه شزرا ، والحال أنه ثروة لا يستهان بها ، وعقاقير لا تقل فى قيمتها عن عقاقير الطب الحديث وكلا الثروتين وليد التجارب والاختبار المتكرر » وم من عقاقير بلدية أفادت وأفلحت فى العلاج حيث أخفقت الوسائل الحديثة ، ونرجع الى الموضوع فنقول :

قال الجلال السيوطى فى كتاب الرحمة : اعلم أن الصرع هو خلط ردىء الكيموى يسكن فى تجاويف دماغ الانسان من زيادة خلط بارد ردىء كامن فى الجوف ، ثم يهيج فى أوقات معروفة ، ويكثر فى أوقات المطر والغيم والريح البارد ونحو ذلك فيذب من القدم الى الرأس حتى اذا وصل الى الدماغ صرع الانسان حتى يسقط ان كان قائما ، ومنهم من اذا أحس به سعى ليستقط ، ومنهم من اذا أحس به تدثر ، وترى صاحبه يتكلم وهو لا يشعر ، وربما جاوب كل انسان على قدر كلامه وهو لا يشعر بذلك « العلاج » يمسك فى بيت صين عن الهواء ويدهن دماغه وجميع بدنه بالزيت دهنا جيدا ويطعم المطاعم الحارة الرطبة الدسمة . وذلك مثل الخنطة والزبد والسمن ولحم الطيور . ويجتنب ماعدا ذلك حتى يبرأ باذن الله . اه وقال صاحب كتاب تسهيل المنافع ما يأتى : « المالىخوليا » ضرب من الجنون . وهو أن يحدث بالانسان أفكار رديئة فيغلبه الخوف والحزن وربما صرع ، وربما نطق بتلك الافكار — أى التى تجول فى مخه — وخلط فى كلامه . قاله فى قمة اللغة . والله أعلم . وهو نوعان صفراوى وسوداوى . أما الصفراوى : فعلامه صاحبه كثرة الكلام والهذيان بما لا يشعر به والاقدام على الناس بالشروع وربما ضرب انسانا أو رجه « العلاج » يمسك صاحبه فى بيت صين عن الهواء مع الراحة والسكون والهدوء . ويجعل على دماغه كمية كبيرة من زبد البقر . ثم يدهن ويدلك دماغه وجميع بدنه ويأكل الحلوى ، ويأكل صفرة البيض المطبوخ بالسمن والسكر ، ويتغذى بجميز الخنطة (أى خبز الخنطة) ويدثر بعد المرخ والدهن حتى يرقد ويترك حتى يستيقظ بنفسه فجميع ما ذكرنا يسكن حاله وأما السوداوى : فيكون صاحبه كالحائف الوجل ويكون كثير الصمت والدعة والخلو بنفسه فى المواضع المهجورة والمقابر ونحو ذلك مع التفكير والوسواس ، ولا يكاد يقف فى موضع واحد ، ولا يدري أين يمضى ، وربما بكى ، وربما صرخ كالمنجوع . وسبب ذلك خلط سوداوى تبخر فى دماغه حتى نشف فنقصت رطوبته ، (العلاج) يسكن صاحبه فى مكان مرتفع كثير الضوء ويحضر عنده الأرواح الطيبة — أى الأشياء المنعشة المفرحة — والمطعم الدسم كخمير الخنطة والحلبة والسمن واللحم السمين ويكون هذا غذاءه . ويأكل الحلوى ، ثم يدهن رأسه ودماغه بالزيت ويدثر ويستعمل ذلك كل يوم فإنه يبرأ إن شاء الله تعالى . اه وذكر أيضا أن شم (السذب المعروف) وتقطير مائه فى الأذن ينفع المصروع جدا .

ونحن إذا قارنا بين هذا الكلام وبين ما يقرره الأطباء فى تشخيص الصرع ، وما يضعونه له من العلاج لانجد فارقا كبيرا ، إن لم يكن تمت فارق بالكلية اللهم إلا اختلاف التعبير ، فإن الأطباء يشخصونه بأنه

الاعشاب المألوفة ، والعقاقير المعروفة . بأسماء مبتكرة تبدو لنا غريبة ، وهى هى بعينها التى تتداولها بأيدينا مع تحوير وتحسين فيها . وقد سمعت بعض الأطباء المشهود لهم بالحدق والمهارة فى فنه يقول : « إن جمهرة الأطباء الحاليين يهملون ما فى كتب الطب القديم وينظرون اليه شزرا ، والحال أنه ثروة لا يستهان بها ، وعقاقير لا تقل فى قيمتها عن عقاقير الطب الحديث وكلا الثروتين وليد التجارب والاختبار المتكرر » وم من عقاقير بلدية أفادت وأفلحت فى العلاج حيث أخفقت الوسائل الحديثة ، ونرجع الى الموضوع فنقول :

قال الجلال السيوطى فى كتاب الرحمة : اعلم أن الصرع هو خلط ردىء الكيموى يسكن فى تجاوىف دماغ الانسان من زيادة خلط بارد ردىء كامن فى الجوف ، ثم يهيج فى أوقات معروفة ، ويكثر فى أوقات المطر والغيم والريح البارد ونحو ذلك فيذب من القدم الى الرأس حتى اذا وصل الى الدماغ صرع الانسان حتى يسقط ان كان قائما ، ومنهم من اذا أحس به سعى ليستقط ، ومنهم من اذا أحس به تدثر ، وترى صاحبه يتكلم وهو لا يشعر ، وربما جاوب كل انسان على قدر كلامه وهو لا يشعر بذلك « العلاج » يمسك فى بيت صين عن الهواء ويدهن دماغه وجميع بدنه بالزيت دهنا جيدا ويطعم المطاعم الحارة الرطبة الدسمة . وذلك مثل الخنطة والزبد والسمن ولحم الطيور . ويجتنب ماعدا ذلك حتى يبرأ باذن الله . اه وقال صاحب كتاب تسهيل المنافع ما يأتى : « المايلخوليا » ضرب من الجنون . وهو أن يحدث بالانسان أفكار رديئة فيغلبه الخوف والحزن وربما صرع ، وربما نطق بتلك الافكار — أى التى تجول فى مخه — وخط فى كلامه . قاله فى فقه اللغة . والله أعلم . وهو نوعان صفراوى وسوداوى . أما الصفراوى : فعلامه صاحبه كثرة الكلام والهذيان بما لا يشعر به والاقدام على الناس بالشروع وربما ضرب انسانا أو رجله « العلاج » يمسك صاحبه فى بيت صين عن الهواء مع الراحة والسكون والهدوء . ويجعل على دماغه كمية كبيرة من زبد البقر . ثم يدهن ويدلك دماغه وجميع بدنه ويأكل الحلوى ، ويأكل صفرة البيض المطبوخ بالسمن والسكر ، ويتغذى بخمير الخنطة (أى خبز الخنطة) ويدثر بعد المرخ والدهن حتى يرقد ويترك حتى يستيقظ بنفسه فجميع ما ذكرنا يسكن حاله وأما السوداوى : فيكون صاحبه كالحائف الوجل ويكون كثير الصمت والدعة والخلو بنفسه فى المواضع المهجورة والمقابر ونحو ذلك مع التفكير والوسواس ، ولا يكاد يقف فى موضع واحد ، ولا يدري أين يمضى ، وربما بكى ، وربما صرخ كالمفجوع . وسبب ذلك خلط سوداوى تبخر فى دماغه حتى نشف فنقصت رطوبته ، (العلاج) يسكن صاحبه فى مكان مرتفع كثير الضوء ويحضر عنده الأرواح الطيبة — أى الأشياء المنعشة المفرحة — والمطعم الدسم كخمير الخنطة والحلبة والسمن واللحم السمين ويكون هذا غذاءه . ويأكل الحلوى ، ثم يدهن رأسه ودماغه بالزيت ويتدثر ويستعمل ذلك كل يوم فإنه يبرأ إن شاء الله تعالى . اه وذكر أيضا أن شم (السذب المعروف) وتقطير مائه فى الأذن ينفع المصروع جدا .

ونحن إذا قارنا بين هذا الكلام وبين ما يقرره الأطباء فى تشخيص الصرع ، وما يضعونه له من العلاج لانجد فارقا كبيرا ، إن لم يكن تمت فارق بالكلية اللهم إلا اختلاف التعبير ، فإن الأطباء يشخصونه بأنه



ماضغط عليه وأجبر على العمل ( والحالة هكذا ) كان النفع ضئيلا ، والضرر جسيما ، ثم لا يلبث أن يقف وقوفا فجائيا يتطلب علاجا تتفاوت مدته قاة وكثرة . وأكثر المصابين بهذا الصنف طائفة المفكرين من العلماء والفلاسفة الذين يدفعهم الشغف بالبحث إلى نسيان أنفسهم ، ومثلهم الكثير من الطلبة المجدين مع الافراط ، وقد شاهدنا بعضهم . وخير الامور أوساطها كما قال رسول الله ﷺ .

« ج ٢ » تسلط أصحاب النفوس القوية من الانس المعروف باسم « التنويم المغناطيسي » لا يسمى صرعا بالمعنى الذى بيناه ، وايس هو من قبيل تسلط الأرواح الأرضية ، لأن الروح المتسلطة روح إنسى . غاية ما بينهما من التشابه أن المتسلط فى كل وجد من فريسته ضعفا فاستغله . والذى يقرره علماء التنويم أن الوسيط وهو المنوم لا بد وأن يكون عنده قدر كبير من الرهبة والخوف والاستخذاء والضعف أمام المنوم ، حتى يمكنه التغلب عليه وامتلاك قواه النفسية واخضاعها لإرادته ، وبدون ذلك لا يمكن مطلقا حصول النوم . ولذلك يعتمد النوم أولا إلى إرهاب من يريد تنويمه ، ( وبخاصة عند ما يكون مبتدئا معه ) فينظر إليه نظرات هائلة مريية ، ويكررها بطرق مخصوصة بحيث يفرس فى نفس المنظور إليه أنه يريد به شرا ، أو يقصد به أمرا ، فتهتز نفسه لذلك ويأخذ الرعب ، وعندئذ يتبع المنوم نظراته بحركات مخصوصة مرسومة عندهم بها يتم غرضه ، وينوم وسيطه . فإذا ما فرض وكانت الفريسة المقصودة قوية النفس لا تبالي بهذه المظاهر فإن التنويم لا يتم أبدا . ومن ثم يمكننا أن نقرر أن علاجه الوحيد هو العمل على تقوية النفس ضد خصمها بازدرائه واحتقاره ، ومحو كل عامل للرهبة منه فى مشاعر الشخص ، وعدم المبالاة به ، وأن يظهر أمامه ساخرا هازئا من جميع حركاته سخرية يقتزن فيها الظاهر بالباطن . وليحرص على ألا يلتقى نظره بنظره بقدر الطاقة فى أول الأمر حتى يتم له ما يريد . هذا مانعلمه حول الموضوع .

( ج ٣ ) لعل هذا قد عرف من سابقه ، والحكم على الشيء يستدعى معرفة ظروفه وعوارضه ؛  
يمكن التوصل إلى الحكم الصائب فيه ، وقد ذكرنا من ذلك ما فيه الكفاية .

( ج ٤ ) السحر حق ورد ما يؤيد وجوده فى القرآن والسنة الصحيحة ، ولا يتسع المقام لذكر أدلته الآن ، وهو سبب كباتى الاسباب العادية يخلق الله الضرر عند حصوله كما هو مقرر فى عقيدة أهل السنة ، ومعتقد التأثير فيه بدون دخل للقدرة الالهية كافر . ومعظمه عبارة عن تعزيمات وأقسامات على الشياطين الارضية يأتيها بعض أرباب النفوس السافلة المارقين من الدين ، استعدادا للشياطين على بعض إخوانه وحملهم على التعرض له بالإيذاء ، وأشكاله كثيرة متنوعة قد يكون منها ما ذكر وقد يكون غيره ومن ضمن ما جرب لابطاله : الآية الشريفة : « قال موسى ما جئتم به السحر إن الله سيبطله إن الله لا يصلح عمل المفسدين » إذا تليت بإخلاص وصدق التجاء إلى الله على قدح ماء إحدى وسبعين مرة ، وشربها المصاب برىء بإذن الله تعالى والله أعلم ؟

محمد سليمان

١٦ : أى الذنوب أشد في العقوبة : الزنا أم الربا ، ولماذا ؟ .

الجواب : من البدهة أن هذا الأمر من عالم الغيب ، فليس لنا أن نجترىء على إصدار الحكم فيه إلا بعد الرجوع إلى النصوص الشريفة المقدسة ، والمقارنة بين ما ورد في كلتا الجريمتين كتابا وسنة . وهذا هو المصدر الوحيد الذى نستقى منه الحكم الصائب الحق . أما الرجوع إلى النتائج الضارة والمصائب الاجتماعية المترتبة على كل منها ، فليس سبيلا للوصول ، إذ أنها تسكاد أن تكون متكافئة فيما نحس به ونراه ولذلك نرجع إلى كتاب الله وسنة رسوله ونقارن بينهما فيما ورد في كل منهما من الناحية التى فى أيدينا الزنا فى القرآن : (١) « ولا تقرّبوا الزنا إنه كان فاحشة وساء سبيلا » (٢) « ولا تقرّبوا الفواحش ما ظهر منها وما بطن » على ما فسرت به الفواحش (٣) « والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر ولا يقتلون النفس التى حرم الله إلا بالحق ولا يزنون ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهانا » وروح الخطاب فى الآيتين الأوليين هادئة نوعا ، وفى الأخيرة شديدة صارمة ، ولكن الآية ليست مختصة بالحديث عن الزنا وحده : بل معه فيها الشرك والقتل ، وكفى بها .

الربا فى القرآن : (١) « يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعف أمضاعفة واتقوا الله لعلكم تفلحون ، واتقوا النار التى أعدت للكافرين » وفيها شدة فى الوعيد . وقد غر لفظ : « أضعافا مضاعفة » بعض الزنادقة الملحدين ، وحملهم على استباحة الفائدة القليلة وغفلوا . أو نه فلوا عن الآية الآتية التى نصت صراحة على أن سبيل النجاة ، هو الاكتفاء برءوس الأموال المقرضة فقط . ساء ما يحكمون ! . (٢) « الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذى يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف . أمره إلى الله ، ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون ، يحق الله الربا ويربى الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم » (٣) « يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين ؛ فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله ، وإن تبتم فلكم رءوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون » وصراحة الأمر ، وشدة الوعيد ، فى هاتين الآيتين مع تصوير حالة الربا ، وإيدان المصر بحرب الله الملك الجبار القهار ، الذى بيده ملكوت السموات والأرض وإليه يرجع الأمر كله ، كل ذلك يعطى الجريمة صورة بشعة تفوق بها الزنا ، وينبئ عن شدة العقوبة الأخروية وفظاعتها الهائلة التى تفصل بعضها وتوضحه الأحاديث النبوية التى كفلت بيان القرآن فى هذه الناحية .

الزنا في السنة الشريفة: (١) « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن . . . الحديث » رواه البخاري  
ومسلم وغيرهما (٢) « لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول إلا بإحدى ثلاث: الثيب الزاني  
والنفس بالنفس، والتارك لدينه المعروق للجماعة » رواه البخاري ومسلم وغيرهما (٣) « إذا زنا الرجل حرج منه  
الإيمان فكان عليه كالظلة . فإذا أفلح رجح إليه الإيمان » رواه أبو داود . (٤) « عن ابن مسعود رضي الله  
عنه قال: سألت رسول الله ﷺ . أي الذنب أعظم عند الله؟ قال: أن تجمل الله نداءً وهو خلقك . قلت إن  
ذلك لعظيم! ثم أي . قال: أن تقتل ولدك مخافة أن يطعم معك . قلت: ثم أي . قال: أن تزني بحليلة  
جارك » رواه البخاري ومسلم وصورة الجريمة في هذه الأحاديث شديدة جداً، حيث جعلت والإيمان  
ضدين لا يجتمعان، ووضعت في الدرجة الثالثة بمد الشرك بالله . وقد كان القول بتفوقها عن الربا ممكناً بإزاء  
هذه الزنا . اجر التي لم يرد في أحاديث الربا ما يماثلها، لولا أن ما في الحديث الأخير ليس مطلق زنا، بل زنا  
بحليلة الجار وهو مقوم بعشر زنيات غيرها، كما رواه أحمد وغيره « عن المقداد بن الأسود رضي الله عنه أن  
رسول الله ﷺ قال لأصحابه: ماتقولون في الزنا؟ قالوا: حرام حرمه الله ورسوله فهو حرام إلى يوم القيامة .  
قال: فقال رسول الله ﷺ: لأن يزني الرجل بعشر نساء أيسر عليه من أن يزني بامرأة جاره »  
وأيضاً في أحاديث الربا أحاديث صرحت بعظم شناعة الربا عن الزنى وهي:

الربا في السنة الشريفة: (١) « الربا اثنان وسبعون باباً أدناها مثل إتيان الرجل أمه وإن أربى الربا  
استطالة الرجل في عرض أخيه » رواه الطبراني في الأوسط عن البراء بن عازب (٢) « الربا سبعون حوياً —  
أى إنما — أيسرها أن ينكح الرجل أمه » ابن ماجه والبيهقي عن أبي هريرة (٣) « درهم ربا يأكله الرجل  
وهو يعلم أشد من ست وثلاثين زنية » رواه أحمد عن عبد الله بن حنظلة .

فهذه الأحاديث وفيها التصريح بشناعة القليل من الربا عن العدد الكثير من الزنا، تكفي وتفي ويكون  
فيها فصل الخطاب في الموضوع . وهذا جوابي لحضرة السائل حسماً أعلم . أجبت به تلبية لرغبته وإن كنت  
شخصياً لا أحبذ الشغف بالبحث وراء هذه الأمور التي ليست مما يضر المسلم الجهل به: وهلا يكفيننا أن  
يضع الاثنان رسول الله ﷺ في صف الكبائر الموبقة المهلكة المكسة لغضب الله الشديد، وعذابه الأليم؟!  
قطعا يكفيننا ذلك، ولا يكن ثمة ما يدعوننا إلى البحث عن الموازنة لا بينها ولا بين غيرها فالكل معاص  
يجعل المسلم بينه وبينها سورا وحاجراً حصيناً من خشية الله تعالى وخوف وعيده واتقاء عقابه . محمد سليمان

# بابُ السُّؤالِ والفتوى

١٧ : عندنا بدمياط بمسجد سيدى أبى المعاطى عمودان من الأعمدة التى يرتكز عليها السقف . وها متقاربان بينهما مقدار شبر . وقد جرت عادة الناس أن يجتمعوا عندهما فى شهر شعبان من كل سنة نساء ورجالا وشباناً وصبياناً . للمرور من بينهما . ويزعمون أن من مر بينهما بسهولة كان من الصالحين المقبولين . ومن لم يمر كلية أو مر بصعوبة كان ذلك برهاناً على فساد عمله وعصيان ربه . ونحن نرى بعض الشبان الذين يتحكون بالسيدات وينازلوهن ببدىء القول يمرون بينهما بلا تردد وبسهولة ، بينما نرى بعض المعروفين بالخير والصالح لا يتمكن من المرور أو يمر بصعوبة ومشقة وهذا شىء شاع وذاع فى مدينة دمياط . ونحن نريد أن نقوم بمحاربته ، ولكن نحب أن نستند فى عملنا على فتوى شرعية . فما رأيكم فى ذلك . نرجو توفية البحث فى الموضوع حسناً للقول والقال والنزاع القائم

## الجواب

الذى أراه أن أمر هذين العمودين من الخرافات التى تشيع وتفشى وتجد لها مرتعاً خصيباً فى نفوس العامة الذين ليس لهم من الأئمة بدينهم ما يعصمهم من الوقوع فى أمثال هذه الألعاب والمساحر . ومثل هذه الخرافات والمعائد الضالة يعمل لها ، ويعنى بإذاعتها والترويج لها بعض الطوائف العاطلة المرتزقة التى تحب أن تعيش كلا وعالة على غيرها ، كالطقيات والجرائم الضارة . وحرصها على إدراك مأربها ، وأشباع شهوها من أموال السذج البسطاء ، يحملها على أن تسلك إلى إدراك المكسب وتحصيل النقود من أى طريق وسواء عليها أكانت تلك الطريق معبدة سهلة مرضياً عن صاحبها . أم كانت وعرة شائكة يحوطها غضب الله . وتفسرها نقيته .

ولا أدل على كذب هذا الزعم ، وضلال هذه العقيدة ، مما ذكره السائل : من سهولة المرور على الكثيرين ممن تلوثت صحائفهم بدران المعاصى ، وسرأرهم بالاصرار على الشرور من الشبان الذين ذكروهم ( وطبعاً تكون أجسادهم نجيلة ) مع تمسره على بعض المشهود لهم بالخير وتالله لقد كانت هذه الظاهرة كافية كل الكفاية فى القضاء على هذه الخرافة الخجولة . ولكنى أعلم أن شياطين الانس والجن يوحون إلى أوليائهم فى مثل هذه الوقائع كثيراً من التعلات والتأويلات التى تحدث أثرها فى نفوسهم الساذجة وأدمغتهم المحشوة بالأوهام . وإن كانت فى ذاتها متهافة لا تثبت أمام النظرة العاقلة الحكيمة

وأرى أن أقوى العوامل التى اجتذبت أنظار العامة إلى الاعتقاد بهذه الخرافة التى تتحدث فيها ، أنهم يرون فيها مظهراً لبعض ما يكرم الله به بعض أوليائه . بل لعل هذا هو العامل الوحيد فى شيوع هذه الفكرة . ونفوذها إلى أدمغة العامة وقلوبهم . ولكسبهم لو وفظنوا قليلاً ، وتعرفوا على مبادئ دينهم الحنيف ، لعلموا أن الدين لا يمت شيئاً مقته للنضيجة وإذاعة عيوب الناس الخافية المستورة عن الانظار ، وحسبنا فى هذا قول الله تعالى : « إن الذين يحبون أن تشيع الفاحشة فى الذين آمنوا لهم عذاب أليم فى الدنيا والآخرة » وقول رسول الله ﷺ : « يا معشر من آمن بلسانه ولم يصل الإيمان إلى قلبه ، لا تقتابوا المسلمين ولا تؤذوهم »

ولا تتبعوا عوراتهم فإن من يتبع عورة أخيه يتبع الله عورته ، ومن يتبع الله عورته يفضحه ولو في جوف رحله » ويقول رسول الله ﷺ أيضاً « ومن ستر مسلماً ستره الله في الدنيا والآخرة » فهل بعد هذا كله يتصور مسلم أن يكرم الله ولياً من أوليائه بما فيه إفضيحة لعباده ؟ اللهم إن هذا بعيد ! وإذا نحن رجعنا إلى كتابات الصوفية في كتبهم وتمنياتهم نجدهم إذا طلب أحدهم من الله أن ينعم عليه بنعمة الإلهام ويمتعه بالكشف ، يتبع ذلك بالاسعاذة من الكشف الشيطاني ، وهو الذي تنكشف عنده عورات المسلمين وعيوبهم ، وفي ذلك يقول العارف الدردير في منظومة الأسماء الحسنى

وهب لي يارباه ككشافاً مقدساً لأدرى به سر البقاء مع الفناء

فليتق الله كل مسلم ، وليتبع من نفسه وقلبه هذه السخافات ، ولا يسمح لها بالبقاء في مخيلته . لأن إبقائها في ذهنه ، إن دل على شيء ، فإنما يدل على عقلية مظلمة وجهالة بالدين مطبقة ، وحسي منه أن يلتقي أذنه وقلبه إلى ماسأعرضه عليه الآن ، ليعلم أن استمرار ظل هذه الخرافة في نفسه ، وإقدامه على مشاركة في المرور بين هذين العمودين ، هو من الحق والسخف بمكان .

هب أنك أيها الراغب في المرور بين العمودين ، على خير فيما بينك وبين ربك ، قد اتقيت الله جهد طاقتك وعملت على إصلاح سيرتك وسريرتك . فإذا يفيدك هذا العمل ؟ على فرض أنك مررت لنجافة جسمك . أليس كل مافي الأمر ، وغاية ما هنالك أنك تطمن على رضاربك عنك ؟ على ( تسليم أن هذه الخرافة صحيحة ) وأن هذا كل مافي الأمر ، ألم تجد في آيات الله الكتاب الكريم ، وأحاديت الرسول الأمين التي تبشر المتقين ، ما يغنيك عن هذه المخاطرة ؟ طبعاً فيها ما يكفي ويغني . وإذا لم تكف بها فما أبعدك عن رضا الله ، وأقربك إلى سخطه إذا كان هذا حالك ، وإذا لم تمر وقد يكون راجعاً إلى ضخامة جسمك ، توجهت إليك أنظار الناس بظن السوء ، ونظرات الريبة ، وامتلأت نفسك بالوسواس والشك ، فما أغناك عن هذا الطريق الوعر الشائك لو كنت تعقل .. !!

أما إذا كنت تعلم فيما بينك وبين ربك سوء المعاملة وإصرار الجريمة وقبح السريرة فأنت بين عاقبتين كلتاها قبيحة سيئة ، فإن لم تمر افتضحت وأخرج مركزك ، وإن مررت لنجافة جسمك ازدادت إيقالا في المعصية ، وجرأة على الله ، بما سبقيه الشيطان في ذهنك كذبا ، ويمينك به زوراً ، من أن الله قد غفر لك ولذلك مررت ، وأنت تصدقه وتستمر على ما أنت فيه حتى تلقى الله وأنت على أسوأ حال واليأاذ بالله . وما كان الله ليغفر لمن أصر على الشر ، وعقد عزمه على محاربة ربه ليل نهار ، واتخذ الشيطان وليه من دون الله « ومن يتخذ الشيطان ولياً من دون الله فقد خسر خسراناً مبيناً » فليتبصر كل مسلم هذا وليتق الله ولينف عن ذهنه أمثال هذه الخرافة فراراً من سخط الله .

أطلت في هذا الموضوع وطرقته من جميع نواحيه المفروضة ، لآتي رأيت من لهجة السؤال أن الكلام حول هذه المسألة كثير جداً . ولأن هذا الموضوع وإن لم يكن منتشرأ بشخصه في أنحاء القطر ، إلا أنه منتشر بما يماثله ويشابهه في معظم أنحاء القطر .

أما حضرة السائل وإخوانه الذين يريدون مناواة هذه الخرافة ومحاربتها ، فإني أعزدهم في ذلك ، وأدعو الله لهم بالتوفيق . ولكني أنصحهم بأخذ الموضوع بالحكمة والموعظة الحسنة والمدافعة المهادنة المعقولة ، لأن الشدة والتسرع والغف قلما أنتج سلوكها من أهل العلم تاجاً طيباً ، بل هي غالباً تأتي بالصد وبقنا الله جميعاً لما يرضيه

وجاءنا من الشيخ سببان على عبه بزيارة الزارة . دعوى . بحيرة . سؤال عن حكم شرب الدخان  
في مجلس تلاوة القرآن ، وبشير في ضمن سؤاله إلى نزاع وخلاف قاما بين فريقين من أهل تاجيكستان  
محرم لذلك وحصل دليل على التحريم من الكتاب أو السنة . . . . .  
إن هذا الموضوع بالذات قد كتبنا به بما طويلا مستخفاً في العدد السابع من السنة الثالثة لمجلة الاسلام  
وقد يتنا فيه بأسباب وتفصيل الأدلة التي لا تترك ضد من في نفسه إيمان وخشية من الله شكاف حرمة .  
وقد نعت في هذه الكلمة على من يطلب دليلا على محرم الدخان من الكتاب والسنة ، وقالت إن من  
ينسب بذلك إنما ينادى على نفسه بالجهالة المطبقة ، وهنالك والمكابرة ، لأن الدخان لم يكن معروفا في عصر  
رسول الله ﷺ ، فطبعاً لا يتصور أن يرد فيه نص ، مخصوصه . إنما للدين قواعد ومقاييس ، بها يتعرف  
حكم الله فيما يجد مما لم يكن له وجود في عصر رسول الله ﷺ .

كما بينت أن محرم شرب الدخان في مجلس القرآن مرفى به إجماعاً من شيوخ المذاهب الأربعة وكبار  
العلماء في عصر قريب . وهي فتوى سجلت صور منها في بعض للساجد الشهيرة مثل لمسجد سيدنا الحسين  
رضي الله عنه . وقد جاريت فيها من يطلب الدليل ، وبينت أن الدليل مرجعه القياس على محرم دخول  
الساجد على من أكل ثوماً أو بصلاً حتى تزول الرائحة ، وتعليل ذلك بتأذي الملائكة من الرائحة الكريهة  
وهو مقتضى نص الحديث الشريف الوارد ولما كان مجلس القرآن من غير جدال من أخص مجالس الذكر  
التي تحفها الملائكة إلى السماء الدنيا بأجنتها وقناة رائحته لا شك فيها ، ففهمه أتمام التلاوة فيه إيذاء  
للملائكة الذين يحنون بالمجلس ، ومن هنا جاء التحريم ، سواء استساغ ذلك الماند أم لم يستسه .  
هذه خلاصة قصيرة عن البحث تكفي المصنف الراتب في الاقتناع ، ومن أراد التوسع فليطالع البحث  
كاملاً في العدد المذكور (١) والله برزقنا الأدب ، ويقول هدانا أجمعين ؟  
محمد سليمان

\*\*\*

# باب السؤال والفتوى

١٨ : أنا شاب في التاسعة عشر من عمري كثر على الاحتلام جداً للدرجة أنه نزل مني المنى ثلاثة أيام متواليات وفي كل يوم اغتسل وأغير ملابسى ، وقد تضايقت كثيراً جداً ، لأن هذه الحالة تكرر حصولها لى حتى سئمت ، وفي الأسبوع الماضى اغتسلت يوم الخميس وفي يوم الجمعة احتلمت ثانية فلم أرض أن تفوتنى صلاة الجمعة فغسلت المنى والنجاسة واكتفيت بذلك وذهبت إلى المصلى وتجنبت الاحتكاك بالناس . وأرجو إفادنى عما يأتى :

- (١) هل إذا تركت الصلاة فى حالتى هذه أكون آتماً وبماقبنى الله يوم القيامة على ترك الصلاة ؟
- (٢) وإذا كان الترك حراماً وهو ماأظنه ، فهل فى الدين مايفينى من الغسل فى حالتى هذه لأن الاحتلام أحياناً يحصل أربعة أيام متوالية ، وأحياناً ينقطع أسبوعاً
- (٣) وهل تأديتى فريضة الجمعة على حالتى السابقة حرام أم حلال ؟ أرجو إفادنى ولكم الشكر ، والسلام عليكم

الجواب: هذه رسالة من شاب رأيت من لهجتها أنه ينجل من ذكر اسمه فلم أذكره، وذكرتها بنصها مع تفسير طفيف ، وعندى مثيلات لها فى اللهجة والموضوع ومواضع الاستفسار ، لأعلق عليها بتعليق أراه واجباً قبل بيان الحكم الشرعى . ورجائى من حضرات الأطباء الذين يداهمون على هذه المجلة إن كان لدى أحدهم علاج ناجح لهذه الحالة وهى كثرة الاحتلام ، أن يدلوا به خدمة لجمهور المسلمين . وابتغاء مرضاة الله . وثوابه ، والله لا يضيع أجر المحسنين . أما تهلىقى على السؤال فيتخلص فيما يأتى :

(١) يظهر من لهجة السائل ، وتصرفه أنه قليل الاختلاط بعلماء ناحيته ، نفور من مجالسهم ، وحالته كحالة غيره من شباب اليوم وكهوله وشبيهه ، ينفق أكثرهم أوقات فراغه فيما لاينفع من هو ولسب ، وقد يكون مما يضره فى دنياه ، ويقطع صلته بربه ، ويحل عليه غضبه ، ومنع هذا لا يكاد يدفع بنفسه إلى مجلس من مجالس العلم يستمع إلى مايعرفه بدينه وواجباته نحو ربه ليعمل على مايقربه إليه ويجعله خليقاً برضاه . وتلك حالة إن لم تداركنا الله فيها باللطف ، ويلهمنا الرشد فلسنا نعلم ماذا يعير إليه حالنا من التدهور والانحطاط الدينى والحلتى ، نسأل الله السلامة والعافية .

ونصحتى إلى كل مسلم ألا يقطع صلته بعلماء ناحيته ، وأن يجعل لروحه ودينه من وقته نصيباً ، ومن يومه حظاً ، وأن يجعل من ليه جزءاً للمسجد ودروس الدين ، وجزءاً للهوى ولعبه إن كان لا بدله من اللهو واللعب . أما أن يصرف النظر نهائياً كما نراه ، ويرى دروس العلم والثقافة الدينية كالجوس ، فهذا ما نخشى عليه من عاقبته . هداانا الله جميعاً للخير ، ووفقنا للسداد .

(٢) ترك الصلاة إثم وحرمان وقطيعة . وتارك الصلاة لاحظ له من الدين ، ولا من الخير ، وفى الحديث . « من ترك صلاة متعمداً فقد برئت منه ذمة الله ورسوله » وماذا يتكلف من أصيب بالاحتلام ، أليس كل ما فى الأمر أن يغتسل بالماء القراح كل يوم مرة ، فهل فى هذا مشقة ؟ أليس فى هذا تنشيط وصحة ؟

إنني لا أرى في هذا العمل مشقة إلا لأنه أمر الشرع الذي تبغضه النفس ، وينتضر منه الشيطان . وهل لو كان الشخص متزوجاً ودفعته شهوته إلى إتيان أهله كل يوم ، أكان يتأذى من الاستحمام يوماً ؟ كلا ! بل إن بعض المتزوجين حديثاً يجتمع مع أهله في اليوم الواحد أكثر من مرة في فترات متباعدة ، ومع ذلك فهو يغتسل كل مرة ، ولا يشكو ولا يتبرم . خير للمسلم إذا أراد أن يباشر أمراً من أمور الدين ، أو تكليفاً من تكاليفه ، أن يمثل لنفسه قبل مباشرته منوبته وعظيم أجره ، فإن ذلك مما يخفف عنه ثقله ، ويسر عليه مشقته إن كان فيه مشقة .

(٣) يخيل إلى من كلمة « وأغير ملبسى » أن السائل يعتقد أنه لا بد من تغيير الملابس كلها ما دام قد احتلم فيها ، وليس الأمر كذلك بل كل ما يطلب منه ، أن يغسل موضع النجاسة فقط لا غير من يابيه ، ثم يغسل جسمه كله على الطريقة المعروفة في الشرع ، وإن كنت أعلم أن كثيراً من الناس لا يأخذ صفة الغسل الفعلية عن عالم ، فيخطئ فيه ، ويأتى به على صورة مجمله باطلاً ، وأصح لمن لم يأخذ صورة الغسل عن عالم أن يذهب إلى أحد العلماء ويطلب منه أن يريه كيفية الغسل الفعلية ، بأن يصور له كيف يغتسل ، وإذا أدى الصورة كما يراها تكفيه في أداء الواجب ، ولو لم يفرق بين السنة منها والفرص ودين الله يسر .

(٤) أجمع العلماء على أن نزول المنى في النوم موجب للغسل ما دام قد احتلم أى رأى في منامه تخيلات تثير الشهوة ، وتكون سبباً في الانزال عادة ، أما إذا لم ير شيئاً في منامه مطلقاً ، بل استيقظ فوجد المنى في ملبسه ، ولم يذكر أنه رأى في منامه شيئاً ، فبعض علماء مذهب مالك يقول بعدم وجوب الغسل في هذه الحالة لعدم إحساسه بشيء من أسباب الالتذاذ فهو كأنى الخارج في اليقظة بتغير لذة لا يوجب الغسل ، وهذا القول ضعيف ، والقول الراجح الوجوب لأن حالة النائم غير منضبطة ، والقول الأول وإن كان ضعيفاً لكن في مثل هذه الحالات الشاقة على نفوس أصحابها لا مانع من القنوى به ، إلى أن يعالج المصاب نفسه من دائه .

وفي هذا الموضوع يقول العلامة الخرشى في شرحه على المختصر : « فإن وجد المنى ولم يذكر أنه احتلم ففي وجوب الغسل قولان كما نقلهما ابن راشد في شرح ابن الحاجب ، ونقل القراقي الإجماع على وجوب الغسل ، فيه نظر مع هذا » انتهى ، وقال العلامة العدوى تعليقاً على قول الخرشى « ففي وجوب الغسل قولان » المعتمد الوجوب . اهـ

(٥) يحرم على الجنب أشياء منها الصلاة ودخول المسجد ومس المصحف وقراءة القرآن ، فصلاة الجمعة في هذه الحالة التي كان عليها السائل حرام ، يجب عليه أن يتوب إلى الله منه ويعتذر ويستغفر ، والله غفور رحيم (٦) نصيحتي إلى هذا الشاب وأمثاله ألا يكثر من التفكير فيما بين الرجل والمرأة من علائق جنسية ، لأن هذا يحرك في نفسه الذكريات الشهوية ، ويكون سبباً في كثرة الاحتلام ، وعليه أن يبادر بعرض نفسه على طبيب يعالجه من كثرة الاحتلام إذا كانت الكثرة غير مصحوبة بتفكير من جنس ما ذكرنا ، والله يشفيه وأمثاله من هذا المرض ، والله أعلم .



# السُّئَالُ وَالْجَوَابُ

## حول أرباح وودائع البوستة

١٩ (١) رأيت في حاشية العلامة الصاوي على شرح الجلالين في أواخر سورة البقرة عند قوله تعالى (وأحل الله البيع وحرم الربا) مانصه: (واعلم أن الربا محرم كتباً وسنة وإجماعاً فمن استحلّه فقد كفر) فعلى هذا ماذا يكون الحكم فيمن أجاز وضع النقود في البوستة وأخذ الربح المئوي وإن لم يأخذ لنفسه فليتصدق به، وشنع على من يقول بالحرمة. هل يكون آثماً فقط أم يكفر؟

(٢) رأيت في كتب الحنفية مانصه: لو دفع رجل إلى فقير صدقة من مال حرام يرجو بها الثواب كفر ولو علم الفقير بذلك فدعاه وأمن المعطى كفر جميعاً. فهل يكفر تخريباً على هذا من أجاز التصديق على الفقراء بأرباح الودائع، أم ماذا يكون الحكم؟

### الجواب عن السؤال الأول:

أما أن الربا محرم كتباً وسنة وإجماعاً، وأن من استحلّه كفر وصرق من الدين الإسلامي والعياذ بالله، فهذا من المسائل التي لم يختلف فيها اثنان من مبدأ التشريع الإسلامي إلى الآن، وإنما الكلام فيما يدخل ضمن دائرة الربا من أشكال المعاملات وصورها، التي إذا تناولها هذا الاسم كانت من القسم المحرم الذي تناولته النصوص الشريفة بالتقبيح والتشنيع على مرتكبه، وتوعده بأشد العذاب.

فإذا مرجعنا إلى كلام الفقهاء وتعرفنا على ما كتبوه في بيان أصناف الربا وجدناهم يقسمون الربا إلى أربعة أقسام: أولها ربا النسئة وهو ربا الجاهلية، وصورته كما بينها المفسرون أن الواحد من العرب كان إذا دابن شخصاً لأجل وحل موعده فإنه يقول لمدينه: أعط الدين أو أرب: ومعنى هذا أنه يقول له: إما أن تعطى الدين أو تؤخره بالزيادة المتعارفة بيننا وهذه الزيادة تارة تكون عددية كأن تزيد الكمية، وتارة تكون نوعية كأن يكون القضاء بأجود، وفي هذا نزلت الآية الكريمة: وحرمته إجماعية.

ثانيها ربا الفضل وهو أن يبيع أحد الجنسين بمثله مع الزيادة بدون تأخير، وذلك كأن يبيعه إردبا من القمح بإردب ونصف أو ثلث أو غير ذلك: وهو حرام أيضاً بإجماع الأئمة الأربعة، ودليله قوله ﷺ: «الذهب

بالتعب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلا بمثل يدا بيد فمن زاد أو استزاد  
فقد أربى الآخذ والمعطى فيه سواء» :

ثالثها ربا اليد . وهو بيع التماثلين أو المختلفين مما ذكر في الحديث أحدهما بصاحبه مع التأجيل في قبض  
أحد العوضين لقوله ﷺ في الحديث الآخر بعد ذكر هذه الأصناف : مثلا بمثل سواء بسواء يدا بيد ، فإذا  
ختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد .

رابعها ربا القرض . وقد أدخله بعض الفقهاء في ربا الفضل ودخوله فيه ظاهر ، وقد كان معروفا عند  
عرب في الجاهلية أيضا ، وصورته : أن يدفع أحدهم للآخر مالا لمدة ويأخذ كل شهر قدرًا معينًا ، فإذا حل  
وعد الدين ولم يستطع المدين دفع رأس المال أجل له مدة أخرى بالفائدة . وهذا هو الربا الغالب في المصارف  
ببلادنا . ومنه ما قصد السائل الاستفسار عنه .

قال العلامة ابن حجر في الزواجر بعد أن ذكر الأنواع السابقة ومثل لها : وكل من هذه الأنواع الأربعة  
رام بالإجماع بنص الآيات والأحاديث وكل ما جاء في الربا من الوعيد الشديد شامل للأنواع الأربعة ، وكان ابن  
اس لا يحرم إلا ربا النسبيته محتجا بأنه المتعارف بينهم فينصرف النص إليه لكن صحت الأحاديث بتحريم  
أنواع الأربعة السابقة من غير مطعن ولا نزاع لأحد فيها ، ومن ثم أجمعوا على خلاف قول ابن عباس .  
أنه قد رجع عنه لما قال له أبي : أشهدت مالم تشهد ؟ أسمت من رمول الله ﷺ مالم نسمع ؟ ثم روى  
الحديث الصريح في تحريم الكل ثم قال له لا آواني وإياك ظل بيت مادمت على هذا . فحينئذ رجع ابن  
اس . انتهى كلام صاحب الزواجر . وهو صريح كل الصراحة في تحريم الأربعة الأنواع بالإجماع ، وكفى  
حجة ثم لا يخفى أن الفتوى بتحريم الفائدة في ودائع البوستة والبنوك قد تكررت على صفحات المجلات  
من فحول العلماء في الوقت الحاضر ؛ فالتسكؤ بعد ذلك خروج على الإجماع ، واستحلال لما تواتر واشتهر  
نول بجرمته من أهل الفتوى فيه ، ونتيجة ذلك بدهية لا تحتاج إلى إيضاح . ونعوذ بالله من تسلط الشيطان  
بباس المسائل الشرعية بمقياس التقاليد والعادات الإفرنجية . غريب والله أن يمارى مؤمن وبجادل في التسليم  
بالحرمة بعد أن تخترق أذنيه كلمة الرسول ﷺ وقوله ( فمن زاد أو استزاد فقد أربى الآخذ والمعطى فيه  
سواء ) وإذا عدت الزيادة في البيع بين التماثلين ربا ( والبيع محل المغالبة ) أفلا تعد ربا في القرض وهو  
موطن التسامح ومظهر التعاطف بين الناس . هذا ونصيحتي لمن استحوذ عليه الشيطان . وتمسكه الجشع ،  
ولم يرض بالإقلاع عن عادته الشنيعة أن يتناول الفائدة على أنها محرمة خير له من أن يستحلها . ولأن يكون  
مؤمنًا عاصيا خير له من أن يكون كافرًا مارقا من الدين والعباد بالله .

أما أخذ الفائدة والتصدق بها فقد سبق لنا في عدد من أعداد المجلة بيان الحكم وهو أنه آثم ولا ثواب  
له كأبدل عليه قوله ﷺ ( من جمع مالا حراما ثم تصدق به لم يكن له فيه أجر وكان إصره عليه )

## الجواب عن السؤال الثاني :

ذكر العلامة ابن حجر في كتابه (الإعلام بقواطع الإسلام) تعليقا على قول الحنفية في بيان أسباب الردة (أو دفع لفقير مالا حراما من مال مسلم أو ذمي وهو يعلمه ورجا ثوابه أو دعاء الفقير له) مانصه: ورجاء الثواب على الحرام إنما يتجه كونه كفرا إن اعتقد أنه يشاب على الحرام من حيث كونه حراما لأنه مكذب للنصوص حينئذ بخلاف ما لو نوى أن الثواب من جهة أخرى غير جهة كونه حراما فإن ذلك لا محذور فيه إذ المحققون على أن الصلاة في الدار المغصوبة أو الثوب المغصوب أو الحرير أو نحو ذلك فيها الثواب، وإن كانت حراما لانفكاك الجهة. وما ذكره في رجاء دعاء الفقير بعيد بل لا وجه له فالصواب أنه لا كفر به، انتهى كلامه وفيه نوع تخفيف في مصيبة وقع فيها الكثير من الناس نسأل الله السلامة والتوفيق لما يرضيه ما

محمد سليمان سليمان

# هـندة القراء

الله لا يستحي من الحق - وكرها ثلاثاً - لا تأتوا النساء في أدبارهن ( وهذا كما تراه نبي مجرد عن بيان العاقبة ولا وعيد فيه . وقد صرح بالوعيد المترتب على هذا العمل القبيح في الأحاديث بعد :

٢ - أخرج الترمذي والنسائي وابن حبان في صحيحه عن ابن عباس رضي الله عنهما أن الرسول ﷺ قال : « لا ينظر الله عز وجل إلى رجل إلى رجل أو امرأة في دبرها » ومعنى لا ينظر الله إليه : لا يرحمه ، وإذا جمل بين العبد وبين رحمة الله في الدنيا والآخرة فإذا بقي له بعد ذلك ، وإلى من يلتجئ ؟ ١

٣ - أخرج الامام أحمد وأبو داود : « ملمون من أتى امرأة في دبرها » وأخرج الامام أحمد أيضاً عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال : ( هي اللوطية الصغرى ) يعني الرجل يأتي امرأته في دبرها وكفى بهذا زجراً وتهديداً وتشنيعاً وتهيباً .

وأرى ويرى معي كل عاقل أن الطبع السليم يأتي هذا العمل ويفر منه إذ لا ثمرة لهذا المكان ولا نتيجة وهو يعد ملوث وموطن لما نلته جميعاً ، فاحق الناس من يقدم عليه لا سيما بعد أن يعلم حكم الدين فيه وعاقبة الأقدام عليه وما أشنعها عاقبة !!

أما رابطة الزوجية فهي باقية علي ما هي عليه إذ لا أثر لهذا العمل فيها ، وغاية ما فيه كما بينا الحرمة .

٢١ : أمر الله تعالى الرجال بفض النظر عن النساء الأجنبية بقوله سبحانه : « قل للمؤمنين بفضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم » الآية : كما هي رسول الله ﷺ عن النظر واعتبره زناً . ففي الحديث . « يا علي لا تتبع النظرة النظرة فانما لك الأولى وليست لك الثانية والمعنى : أن النظرة الأولى وهو نظرة العجأة التي تأتي عفواً لا شيء فيها . أما إعادة النظر والناظر يعلم ما سينظر

من ٢ : رجل أتى زوجته في دبرها فما حكمه ؟ وهل تعتبر مطلقة .

من ٢١ : رجل نظر إلى امرأة أجنبية بشهوة : هل تحرم عليه هي وأولادها تحريمًا مؤبداً كما سمعنا من بعض الناس أم لا ؟ وإذا كان الحكم بالتحريم في أي المذاهب ؟ كما ورد أيضاً إلى إدارة المجلة من أحد القراء ما يأتي

من ٣٣ : حصل خلاف بيني وبين زوجتي أدى إلى الانفصال ثم الطلاق وبعد ذلك وجدت أحد اصدقائي واقفاً معها في الشارع يتحدث إليها فهل من الواجب علي أن أتأطعه بهذا أم لا ؟

من ٤٤ : ما الحكم في الحفلات التي تقام للمقعد أو الزفاف من ٤٦ : بجوار منزلي مسجد من مساجد الأوقاف الأهلية وإمامه يبطل الصلاة جداً وبذلك صرت أترده وأذهب للصلاة في مسجد آخر فما الحكم في ذلك ؟ وهل الصلاة في المسجد الأقرب أفضل أم الأبعد .

٢٢ : إتيان الرجل امرأته في دبرها محرم شرعاً . وعده ابن حنبل في زواجه من الكبائر ، والدليل معه . وقد نهي رسول الله ﷺ عن هذا العمل الشنيع القبيح في أحاديث كثيرة . رواها وأخرجها التتات من ذلك : ١ - روى ابن ماجه واللفظ له والنسائي عن خزيمه ابن ثابت رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : ( إن

إليه فهو حرام محسوب على المكف، ومثل ذلك استمرار النظر بعد أن يتبين أن المتصور إليه مما يتأوله النهي، وذلك لقول الرسول الكريم لمن سأله عن نظر العجأة «اصرف بصرك» وفي الحديث أيضاً «البيان زنايا زناهما النظر» والأحاديث في هذه المسألة كثيرة مشهورة، وكل مانع عليه التحريم والتحذير من ارتكاب هذه المعصية، ومن ثم فلا دخل للنظر إلى محاسن المرأة الأجنبية، ولا أثر له في إباحة الزواج بها من عدمه، فضلاً عن أن يكون له أثر بالنسبة إلى أولادها.

نم عند السادة الأحناف تحريم الأصل والفرع عند الزنا بالمرأة أو لمسها أو تقييلها، وكذلك بالنظر إلى فرجها الداخل أو نظرها هي إلى فرجها أو لمسها أو تقييلها. قال في مختصر القدوري وشرحه «ومن زني بامرأة أو مسها أو مسته أو نظر إلى فرجها أو نظرت إلى فرجها بشهوة حرمت عليه أمها وابنتها وأن بعدنا، وحرمت هي على أبيه وإبنه وإن بعدا».

ج ٣٤ ليس من حقل أن تقاطع صديقك لمجرد أنك رأته يتحدث إلى زوجتك، وعليك أن تبحث أولاً عن حقيقة العلاقة بينهما وما هي الرابطة التي ربطته بها حتى إذا ما تبين لك أن هنالك ما يريب أو أنه كان له دخل فيها حدث بينك وبين زوجك من شجار - كان لك أن تقاطعه وتقصم ما بينك وبينه من روابط. وعليك أن تكون في بحنك حكيمًا تبحث الأمر بمقتل وروية، والله يلمك السداد

ج ٣٥ روى ابن ماجه عن عائشة رضی الله عنها قالت قال رسول الله ﷺ «أعلنوا هذا النكاح واضربوا عليه بالفرجال» وفي رواية «بالدفوف» وعن ابن عباس رضی الله عنهما قال «انكحت عائشة ذات قرابة لها من الأوصياء نجاه رسول الله ﷺ فقال: «أهديتم الفتاة قالوا نعم. قال أرسلتم معها من يفتي، قالت لا، فقال رسول الله ﷺ: «ان الأوصياء قوم فيهم غزل بتمم معها من يقول. أئنا كم أئنا كم خيانا وحياتكم» ومن هذا أخذ العلماء جواز ضرب الأذواق ورفع الأصوات

في النكاح بشيء من الكلام نحو: أئنا كم أئنا كم ونحوه لا بالأغاني المبهجة للسرور المشتلة على وصف الجمال والتجور ومعاقره المحمور فإن ذلك يحرم في النكاح كالمحرم في غيره وكذلك سائر الملاهي المحرمة.

ومن هذا الذي ذكر يتبين أن ما نحن عليه الآن في حفلات الزفاف قد أخرجها عن دائرة الإباحة في كثير من من الأحوال. فإن الأمر لم يقف فيها عند حد الدف والطار بل نخطاهما إلى الطقاطيق الداعرة المثيرة المصحوبة بالآلات الوترية مع التخت البالغ في التوقيع وقد انضم إلى ذلك أخيراً اشتغال ما يسمونه بالتخت على بعض الرجال يتصدرون مع داعرات المضيئات مجلس النساء، ويظلمون على ما خفي من محاسن النساء المدعوات وما يحرم كشفه من أبدانهم، والرجال يعلمون ذلك ولا تحرك لهم غيره فلا حول ولا قوة الا بالله.

ج ٣٦ لا حرج عليك ولا جناح في ترك الجماعة بهذا المسجد الي غيره ما دام أمامه متطعاً يجعل كل همه أن يجاري من انتسب اليهم، ولو خالف في ذلك قول الرسول ﷺ: «من أم بالناس فليخفف فان فيهم المريض والضعيف وذا الحاجة» كما أن المقرر شرعاً أن الصلاة في المسجد الأبعد أكثر ثواباً لما فيها من كثرة الخطوات. وفي الحديث مكانكم تكذب آثاركم قال ذلك ﷺ لبعض بني سلمة لما علم أنهم يريدون الانتقال من مساكنهم البعيدة عن المسجد إلى منازل قريبة منه.

# أَسْئَلَةٌ وَأَجْوِبَةٌ

- ٤٥
- ١ - س : إذا أكل سبع إنسانا في أي مكان يكون سؤاله الذي ورد الخبر به لسكل ميت ؟
- ٢ - س : رجل حلف يمين طلاق ثلاثا على زوجته أن يتزوج بغيرها في هذه السنة ومضت ولم يبق منها إلا يوم واحد فأتى بأحد العلماء وعقد عقد نكاح على امرأة عجوز بمهر لا قيمة له ومكث معها في حضرة العقد ساعة تقريبا ثم حلف يمين طلاق وطلقها . فهل يمينه الأولى حاث فيه أم لا ؟ وهل عقده الجديد حلال أم حرام لأنه لم يختل بها ؟
- ٣ - س : يكثر أغلب الناس المصلين الكلام حين الأذان في المسجد فهل هذا حلال أم حرام أم مكروه ؟
- ٤ - س : آية « يا مريم اقنتي لربك واسجدى واركعى مع الراكعين » قدم السجود على الركوع في هذه الآية الشريفة ، ونحن في الصلاة نقدم الركوع على السجود . فلم ذلك ؟
- ٥ - س : يتبول بعض الناس في ميضأة حنفيات الضوء فهل هذا حرام أو مكروه ؟
- ٦ - س : حين يأكل الإنسان تتبقي فضلات في الأسنان وكثيرا لا يمكن إزالتها بالسواك وحين الصلاة يشربها الإنسان تتساقط على لسانه . فهل يبتلعها أم يخرجها بيده ؟
- ٧ - س : قرأت في أحد أعداد المجلة أن إزالة بكاراة العروس بأصبع حرام . والآن قد شهدت في حفل عروس في بلدة منشية البكرى مركز ميت غمر ، أن العروس عند إزالة البكاراة يدخل معها أحد أقاربها من الرجال ليمسك بها حتى ينتهى الزوج ، وفي البلدة علماء كثيرون ولم يزيلوا ذلك .

## (الأجوبة)

- ١ (ج) سؤال القبر - : سؤال القبر عام للمسلم والكافر والمنافق إلا من ورد الخبر باستثنائهم وهم الأنبياء والملائكة وبعض صالحى الأمة كالشهداء ومن لقي العدو فصب حتى يقتل أو يغلب والمرابطون في سبيل الله والمحافظون على قراءة سورة تبارك كل ليلة ومن مات يوم الجمعة أو ليلتها ومن قرأ قل هو الله .

أحد في مرضه الذي مات فيه . ذكر ذلك السفاريني في عقيدته وغيره ممن كتبوا في هذا الباب . وأما من  
عداهم فيسأل ويفتن في قبره ، ولو أكلته السباع أو أحرق وذرى في الهواء أو غرق في البحر وأكله السمك  
كذا قرر جمهور أهل السنة وقالوا إن التعبير بسؤال القبر أغبي . ولا يستبعد ذلك لأن قدرة الله صالحة لذلك  
وغيره . والقادر جل وعلا لا يمجزه شيء . ولندكر لك بعض نصوص العلماء في هذا الموضوع تكلمة للبحث:  
قال الشمراني في اليواقيت : فأما سؤال منكر ونكير فقال أهل السنة : إنه يكون لسكل ميت سواء  
كان في قبره أو في بطون الوحوش أو الطيور أو مهاب الريح بعد أن أحرق وذرى في الريح . قال الجلال  
الحلي رحمه الله : ويكون عذاب الله تعالى للكافرين ولمن شاء تعذيبه من الفاسقين فقط قترد روح المذب  
إلى جسده كله أو ما بقى منه فإنه لا يمتنع إحياء بعض الجسد وإن كان ذلك خلاف العادة لأن خرق العادة  
غير ممتنع في مقدور الله عز وجل ، قال السكالي في حاشيته : وقول أهل الأصول إن سؤال منكر ونكير  
وعذاب القبر ونعيمه حق جرى على الغالب . وإلا فالحق أن ذلك لا يختص بالقبر المعروف فيحس بالعذاب  
من أكله السمك والسباع وغير ذلك . فقولهم لسكل مقبور لا مفهوم له . وبما أوقعهم في التعبير بالقبر قوله  
عليه السلام : إذا وضع الميت في قبره أتاه ملكان . الحديث . قالوا ويجوز إعادة الحياة لجزء واحد . ووقوع السؤال  
على وجه لا يشاهد لأن أحوال البرزخ لا تقاس بأحوال الدنيا كما أن روح النائم تشهد أشياء لا يشاهدها  
اليقظان الذي هو في جانبه . اه كلام اليواقيت وهو كاف في الموضوع .

٢ (ج) حيلة لم تنفع : لا يخفى أن العرف معتبر في الأيمان ، ولو سألنا أي ميمز هل تزوج هذا الرجل  
زواجا معتبرا في عرفنا لقال لا ، بل لو سألنا الشخص نفسه هذا السؤال وقلنا له هل حققت ما كنت تقصده  
وقت الحلف لقال لا — إذا اعترف بالحق ولم يراوغ — ذلك لأنه إنما قصد وقت الحلف أن يتزوج  
زواجا يفيظ زوجته ويكون مؤدبا لها إن كانت هي المسيئة أو لأهلها إن كانوا هم المسيئين . وهل يقال إن  
ما فعله حقق ما قصده ؟ كلا وألف كلا ! أ

وليعلم تمام العلم أن هذه الحيلة التي أفتاه بها من لم يزن الأمور بميزانها الصحيح ، لم تفده بشيء ولم  
تبرر يمينه ، وهو حانث قطعا .

قال في المختصر وشرحه : «وحنث بما» أي بنكاح يفسخ أبدا أو اطلع عليه قبل مضيه ففسخ أو بتزوجه  
بغير نسائه أي بما لا تشبه أن تكون من النساء اللاتي شأنه أن يتزوج سنهن لنداءتها عنهن في حلفه لا تزوجن  
إن لم يقيد يمينه بأجل ومعنى حنثه إن لم يبر فإن قيد بأجل حنث بانقضائه حقيقة اه .

هذا نص المختصر للعلامة خليل وشرحه للدردير وهو صريح في موضوعنا لأن هذا النكاح إن لم يفسد  
للاتفاق على الطلاق قبله فهو فاقد الثمرة المقصودة منه من حيث إن الزوجة عجزوا لا تصلح وقد كان مهرها  
نافها إلى آخر ما حصل . وهذا ما عندي والله أعلم .

(ج) ٣ - الكلام حال الأذان : ندب الشارع سامع المؤذن إلى إجابته على الكيفية التي بينها العلماء وهذا كل ما يطلب منه ، فإذا ما شغله الكلام عن حكاية الأذان كان تاركاً للندوب وفيه كراهة . أما إذا لم يحل بينه وبين أداء السنة فلا شيء فيه . وقد سئل العلامة الشيخ عليش عما يديه بعض الناس من أن الدعاء حال الأذان يورث سوء الخاتمة . فأجاب بأنه مطلوب مرغب فيه وساق أدلته ثم قال : أجاز الفقهاء الكلام حال الأذان وروى عن رسول الله ﷺ وأصحابه وجري العمل به فكيف يكون الدعاء حاله مورثاً سوء الخاتمة . اهـ

(ج) ٤ - تقديم السجود على الركوع في الآية : « يا مريم اقنتي لربك واسجدي واركعي مع الراكعين » قال بعض المفسرين إن صلاتهم كانت هكذا يتقدم فيها السجود على الركوع . ورد هذا بعضهم وقال هيئة صلاتهم كهيئة صلاتنا بلا تفرقة . وإنما التقديم في الآية للتنبيه على فضيلة السجود على الركوع ولذلك ورد فيه من الفضل ما لم يرد في الركوع . وليس كذلك الترتيب الخارجي بل الترتيب الخارجي حال الأداء يتقدم فيه الركوع على السجود ، بداءة بالأدنى وهو الركوع ثم ترقياً إلى الأعلى . لأن الركوع وإن كان مظهراً من مظاهر الخضوع والانكسار لله تعالى ، إلا أن السجود أظهر وأبلغ لما فيه من وضع أشرف الأعضاء على أخس الأشياء ولذلك ورد فيه أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد . وفي قوله تعالى : واركعي مع الراكعين . إيذان بفضل الصلاة في الجماعة ، وحث عليها ، وفقنا الله إليها بفضلته وكرمه .

(ج) ٥ - التبول في محل الوضوء : لانغالي إذا قلنا إن تلك العادة من أشنع العادات التي اعتادها الناس الآن ، والتي نشأت عن رقة الدين . وقلة الخشية من الله ، بل وذهاب الحياء من وجه صاحبها ، وكثيراً بل غالباً ما تكون لاعتنى ضرورة كما نشاهده كثيراً من بعض الناس حيث تكون بيوت الخلاء ميسراً سبيلها مفتحة أبوابها ولكن يتركها تكاملاً ويفضل التبول في محل الوضوء ، أعاذنا الله من السخف في التصرف .

والذي أعتقده في مرتكبي هذه العادة الذميمة أن جلهم إن لم يكن كلهم آثم عاص بفعالها ، وما قلت ذلك إلا لما كابدته من أكثرهم . لأن الشخص منهم إن سلم من كشف العورة أمام الناس لا يسلم من تساقط قطرات البول على موضع جلوس المصاين للوضوء ، وكلا الأمرين قبيح منهي عنه شرعاً . وكفي في العورة ما ورد : « ألا وقد لعن الله الناظر والمنظور إليه » وليست العورة قاصرة على المغاظة : القبيل أو الدبر . بل هي ما بين السرة والركبة كما نطق بذلك الحديث الشريف ، ومن ذا الذي يتبول ولا يكشف على الأقل ركبته أو فخذه إن لم يكشف إلبتية ، وناهيك أيضاً بما يستتبع تلوث أقدام المتوضئين بالنجاسة التي تقاطرت وصلاتهم بها . نعم قد يطهر البعض قدميه ، وقد ينسل بعض المتبولين موضع جلوسه ، ولكن هل تضمن مع هذا السلامة ؟ اللهم لا ! فخيرنا التباعد والإقلاع عن هذه



العادة الذميمة التي لاتنتفخ مع الكمال والمروءة والمظهر الذي ينبغي أن يظهر به المسلم ، وذلك أقل ما فيها فضلاً عما قد تؤول إليه مما ذكرناه آنفاً .

### (ج) ٦ — فضلات الطعام وابتلاعها في الصلاة :

قال في حاشية العلامة الصاوي على الشرح الصغير : قال مالك : من كان بين أسنانه طعام كفلقة الحبة فابتلعه في صلاته لم يقطع صلاته . أبو الحسن لأن فلكة الحبة ليست بأكل فلا تبطل به الصلاة ، ألا ترى أنه إذا ابتلعها في الصوم لا يفتطر على ما في الكتاب . فإذا كان الصوم لا يبطل فأحرى الصلاة اه كلامه . وفي التعبير بكلمة ابتلعه إشارة إلى أنه إذا مضغه بطات ، وهو الحكم المعول عليه . فالمستول عنه إذا كان يسيراً وابتلعه للمصلي لا يضر صلاته بشيء . ولكن خيراً من ذلك أن يستعمل الخلال للتنظيف وإخراج الفضلات قبل السواك . وذلك أجدي وأنفع صحياً ، وبقى الأسنان من نتائج تعفن الفضلات . وما أشنعها نتائج وأضرها بصحة الإنسان ! .

### (ج) ٧ — إزالة البكارة بالأصبع :

كتبنا في هذا الموضوع مرتين ، واستوعبنا أطرافه استيعاباً كافياً لمن كان في قلبه للإيمان وجود ، وفي وجهه من الحياء أثارة . ولكن ماذا نفعل فيمن فقدوا الحليتين معاً ، حلية الإيمان وحلية الحياء . والرسول ﷺ يقول : « إذا لم تستح فاصنع ما شئت » ولقد كنا نستقبح ونشن الغارة على حضور النساء وقيامهن بهذه المجازر البشرية . وما كان يدور بخلدنا أننا منسمع في يوم من الأيام أن في بعض بلاد الإسلام التي يسكنها بعض علماء الدين ، يبر الرجال النساء في هذا المضمار ، ويحلون محلهم في هذه الشنائع المنجولة الخزية ، فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم اللهم لطفاً بنا وشفوا عنا ، وتوفيقاً لنا إلى نهج الهدى والرشد .

إننا نرسلها صيحة داوية من على منبر « الإسلام » تجلجل في آذان هؤلاء التمساء ، وتناديهم رفقاً بأنفسكم من خزي الدنيا وعذاب الآخرة ، ولبوا نداء الحق والهمين ، وجاهروا دعوة الأوغاد والشياطين ، واجعلوها توبة صادقة تفصل بين ماضي من الخزي وبين ما يأتي من الكالات . وثقوا بأنه من العار على المسلم أن يتظاهر ويشدد في الانتساب إلى الإسلام ، ثم هو يأتي ما يحرمه دينه في غير حياء ولا خجل ، ولا خشية ولا وجل وأنتم أيها العلماء أو طلبة العلم الذين يتحدث عنكم السائل — وليس الكلام خاصاً بكم بل هو لكم ولكل من يمتلون قري مصر من أهل العلم — نريدها منكم ثورة حامية على هذه العادة السيئة والطريق معبد أمامكم ، وليس من يقوم في وجوهكم ، اللهم إلا بعض صيحات ضعيفة لاتجاوز الحناجر من السهل عليكم أن تسكتوها ، قوموا رحمكم الله وقواكم واحموا هذه الوصمة اللاصقة بقراكم وأوطانكم والله معكم ولن يتركم أعمالكم . والله ليسر وبه المستعان

محمد سليمان سليمان